كلية آداب قنا
قسم اجتماع

محاضـــرات

فـــي

علم اجتماع التنمية

(الفرقة الثالثة)

إعداد

د. أنـور إبراهيـم

العام الجامعي ٢٠٢٢/٢٠٢٣

بيانـات الكتـاب

الكلية: آداب قنا

الفرقة: الثالثة اجتماع

التخصص: علم اجتماع التنمية

عدد الصفحات: ١٥١

إعـداد

د. أنور إبراهيم

محتويات الكتاب

الفصل الأول: التخلف والتنمية رؤية نظريات التحديث والتبعية

الفصل الثاني: أسس ومقومات التنمية

الفصل الثالث: استراتيجيات التنمية

الفصل الرابع: التنمية والمؤشرات الاجتماعية

الفصل الخامس: التكنولوجيا والتنمية في الدول النامية

الفصل السادس: التنمية واستراتيجية الحاجات الأساسية

الفصل السابع: التنمية ومشكلة الديون الخارجية بالدول النامية

الفصل الثامن: المعوقات الاجتماعية للتنمية في مصر

الفصل الأول

التخلف والتنمية

"رؤية نظريات التحديث والتبعية"

إذا كان الفكر التطوري قد أكد على تطور بعض النظم أو حتى تطور المجتمع في عمومه، وان الفكر الانتشاري قد ذهب الى القول بإمكانية انتقال سمة ثنائية من مجتمع يعيش مرحلة متقدمة الى مجتمع يعكس تخلفه مرحلة حضارية سابقة فان الفكر البنائي الوظيفي قد لعب دوراً رئيسياً في التأكيد على امكانية انتقال البناء بكامله من مرحلة الى أخرى، وليس بعض من السمات المنعزلة فقط، إذ تنتشر السمات بين مجتمع المرحلة المتقدمة الى مجتمع المرحلة المتخلفة، بحيث يؤدى تراكمها وتفاعلها مع عوامل داخلية الى تغيير الشكل البنائي للمجتمع والانتقال به إلى مرحلة حضارية تالية، ومن ثم يمكن القول بأن التحديث على المستوى الفكري يعتبر نتاجاً للتفاعل الذي تم بين كل من التطورية والانتشارية والبنائية الوظيفية في علم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد.

وتعتبر التفاعلات الواقعية التي حكمت اتصال أوربا بالعالم الخارجي ابتداء من حركة الكشوف الجغرافية وحتى نهاية الحركة الاستعمارية الرافد الثاني في هذا الصدد. حيث تأكد للعقلية الأوربية - من واقع البيانات التي جمعت عن المجتمعات غير الأوربية ومقارنتها بمعطيات الواقع الأوربي - أن ثمة اختلاف ثقافي وبنائي بين هذه النماذج المجتمعية، وأن هذه المجتمعات غير

الأوربية تقترب أو تبتعد بدرجات متفاوتة من النموذج الأوربي، وسواء كان ذلك انطلاقاً من نزعة أوربية متمركزة حول الذات أو تحديداً لمعطيات واقعية، فقد قام الباحثون بتدريج هذه المجتمعات باعتبارها تشكل مراحل تطورية بدايتها أكثر المجتمعات ابتعاداً عن النموذج الأوربي ونهايتها النموذج الأوربي ذاته. ثم جرد ذلك في شكل تعميمات نظرية شكلت العناصر الأساسية للاتجاهات التطورية والانتشارية والبنائية الوظيفية.

وقد شكلت طموحات الصفوة المثقفة في العالم الثالث عشية الاستقلال الرافد الثالث لنظرية التحديث. فمن خلال معايشة هذه الصفوة للمجتمعات الأوربية خلال عملية الاستعمار نجد أن هذه الصفوات قد استوعبت النموذج الأوربي بداخلها. بحيث ولد ذلك لديها أدراكا كامناً لتخلف مجتمعاتها في مقابل تقدم المجتمعات الأوربية، وأنه من الضروري لكي نحقق استقلالاً حقيقياً، لأنه من الضروري التخلي عن الملامح البنائية التقليدية والسعي لاكتساب خصائص المجتمعات الأوربية على كل المستويات وفي مختلف المجالات. بحيث تجسدت هذه الطموحات في عمليات التنمية التي خاضتها مجتمعات العالم الثالث في فترة الخمسينات وبداية الستينات، والتي شكلتا

تجارب اختبار لفرضيات نظرية التحديث في هذه المرحلة، بحيث لعبت دور الواقع بالنسبة لقضايا النظرية.

وبغض النظر عن طبيعة النموذج النظري الذي ينتمي لمنظور التحديث، أو الأصول الفكرية لهذا المنظور، فإن الأمر المؤكد أن هذه النظرية تمتلك تصوراً واضحاً لواقع التخلف والتقدم، ثم أيضا لأسلوب الانتقال من الأول الى الثاني ... بحيث يمكن أن يتكون هذا التصور أو البناء النظري من القضايا التالية التي تلقى اتفاقاً بين مختلف الاتجاهات:

١- ويعتبر إدراك التحديث باعتباره تطوراً بين نموذجين بنائيين أحد القضايا الأساسية في بناء هذه النظرية. إذ تتماثل المكونات الأساسية لمنظور التحديث إلى حد كبير مع النماذج المثالية لكل من التنظيمات الاجتماعية وانساق القيم التقليدية والحديثة وهو التمييز المستعار من علم اجتماع القرن التاسع عشر وطالما أنه يمكن إدراك المجتمعات – حسب منطق هذه النظرية - باعتبارها تتحرك من الوضع التقليدي إلى الوضع الحديث، حيث تشكل هذه الثنائية نموذجين مثاليين يقعا عند نهايات متصل تطوري. ومن ثم نجد عند نقطة معينة على هذا المتصل، تؤدي أي تغيرات مضافة إلى تمهيد الطريق نمو قفزة كيفية باتجاه التحديث. ولا توضح نظرية التحديث مكان هذه النقطة،

ومن ثم فأقطار العالم الثالث بما فيها اقطار أمريكا اللاتينية تدرك باعتبارها لم تصل بعد إلى عتبة التحديث، حيث تسودها الخصائص التقليدية.

٢- وتؤكد القضية الثانية على امتلاك كلا من هذه النماذج البنائية (التقليدي والحديث) لخصائص مختلفة. وحسبما يحدد الفكر النظري نجد أن العناصر المحددة التي يمكن تضمينها في أي من النموذجين المتناقضين تختلف اختلافاً جوهرياً. إذ يدرك المجتمع التقليدي باعتبار أنه نموذج تسوده أنماط السلوك والفعل التي تعكس خصائص العزوة، الخصوصية، الانتشار، التأثرية أو العاطفية. إلى جانب ذلك يتميز هذا النموذج أيضاً بانتشار البناء القرابي الممتد الذي يؤدي كماً كبيراً من الوظائف على المستوى الاجتماعي والفردي، بالإضافة الى تميزه بحراك مكاني واجتماعي ضئيل، وترتيب محدد للمكانات، وانشطة اقتصادية ذات طابع أولى. وميل الوحدات الاجتماعية نحو السيادة المطلقة. وبناء سياسياً متجانساً، يتضمن صفوة تقليدية ومصادر متدرجة للسلطة، وعلى خلاف ذلك نجد أن المجتمع الحديث يتميز بانتشار أنماط السلوك والفعل التي تعكس خصائص الإنجاز، الشمولية، التجدد، والاتجاهات الحيادية، الى جانب ذلك ينتشر في هذا النموذج بناء

العائلة النووية التي تؤدي وظائف محدودة للغاية، ويسوده نظاماً مهنياً على درجة عالية من التباين، ويمتلك درجة عالية من الحراك الاجتماعي والمكاني.

٣- وتتمثل القضية الثالثة في افتراض أدب التحديث أن القيم والنظم وانماط القيم في المجتمع التقليدي تعتبر تجليا للتخلف وسبباً له في ذات الوقت، إلى جانب أنها تشكل المعوقات الأساسية في طريق التحديث، ومن ثم ينبغي على المجتمعات المتخلفة لكي تدخل في نطاق العالم الحديث، أن تتجاوز المعايير والبناءات التقليدية، بحيث تفتح الطريق أمام التحول السياسي والاجتماعي والاقتصادي وبالنسبة لبعض المفكرين ينتج الحديث عن التباين الهائل في الوظائف والعظم والأدوار الاجتماعية، وبديلا لذلك يطور المجتمع مصادر جديدة للتكامل، ويستند التحديث بالنسبة لفريق اخر من المنظرين بدرجة أكثر على التحول الحقيقي للأفراد من خلال تمثلهم للقيم الحديثة.

٤- وتتعلق القضية الرابعة بطبيعة نموذج مجتمع التحديث إذ أنه من المهم في تحديد افتراضات أدب التحديث أن نلاحظ أن النموذج الحديث من بين النماذج المثالية للمجتمعات، يعتبر المرجع التحليلي والتصوري الرئيسي، وذلك لأنه يقترب بصورة دقيقة من الخصائص التي ينبغي أن تكتسبها المجتمعات التي تنشد النمو. ويعتبر النموذج التقليدي من بين هذه النماذج هو

المقولة الراسبة، التي يتم تأسيسها من خلال تضادها المنطقي مع النموذج الحديث، وبالتالي يتم اشتقاق الملامح الأساسية للنموذج الحديث من الخصائص التي تسود المجتمعات الحديثة فعلا، وفضلا عن ذلك فطالما أن كل المجتمعات سوف تخضع، خلال عملية التحديث، لتغيرات متشابهة، فإنه في العادة يتم تبنى تاريخ الأمم الحديثة حالياً باعتبارها مصدراً للصياغة التصورية ذات النفع الشامل.

٥- وتتعلق القضية الخامسة في بناء نظرية التحديث بطبيعة القوة الدافعة للتحديث ذاته، وفي هذا الصدد يؤكد فالنزويلا S.Valenzvela أن القوى الدافعة للتحديث في المجتمعات المتقدمة الآن كانت نتيجـة لتحولات نظامية وثقافية منبثقة من الداخل أساساً، في حين ينتج التغير في الأقطار الأقل نمواً من مثير خارجي أصلاً، أي انتشار النظم والقيم الحديثة من الأقطار التي تحدث مبكراً، إذا تدرك صفوات العالم الثالث التي تتولى تحديثه انها ينبغي أن توجه بالنموذج العربي، تقوم باختبار تكنولوجيته ثم التكيف بعد ذلك معها، وبالتالي تتمثل قيمه وانماطه في السلوك والفعل، وتستورد نظمه التعليمية والصناعية والمالية وغير ذلك من المكونات البنائية، ويعتبر الاستعمار الغربي، والمساعدات الأجنبية، والفرص التعليمية المتاحة لأبناء المجتمعات

المتخلفة للتعلم في الخارج، والاستثمارات الاقتصادية في العالم الثالث، ووسائل الإعلام، وغير ذلك من القنوات الرئيسية لانتقال أفكار التحديث ومكوناته المادية، وذلك يعني بالنسبة لبعض المفكرين أن العالم يتحول الآن إلى ثقافة نمطية محددة تمثل ثقافة الولايات المتحدة وأوروبا الغربية.

٦- برغم اختلاف مفكري نظرية التحديث حول المدى الذي سوف تختفي في اطاره كل الملامح التقليدية، فإن هناك اتفاقاً شائعاً حول فكرة الأقطار النامية (كل على حدة) ينبغي أن تسير في نفس الطريق الذي سار فيه الرواد الأول للتحديث، ولا يكمن الاختلاف الأساسي بين الأمم المتقدمة والنامية في طبيعة عملية التنمية، ولكن في السرعة والعمق الذي أتاح للدول التي تنشر التحديث في الفترة الأخيرة أن (تتخطى بعض المداخل) وأن (توجز الزمن).

٧- من الواضح أن التأكيد على الاختلافات في القيم من سياق اجتماعي إلى آخر يعتبر ذا أهمية خاصة بالنسبة لمنظور التحديث فيما يتعلق بالطبيعة الإنسانية، ويعتبر الرشد الذي يسود المجتمعات المتقدمة من أهم الخواص التي جذبت انتباه الأدب التنموي، حيث تسود خاصية الرشد عند القادة والاتباع معاً، وقد أكد مور W.moore أخيراً إنه يمكن فهم التحديث بصورة أفضل باعتباره عملية اضفاء الطابع الرشيد على السلوك الاجتماعي والتنظيم

الاجتماعي أيضاً). ويمكن تعريف عملية الرشد باعتبارها (التوقع المعتاد للاستفادة من المعلومات الموضوعية أو اجراءات الحساب الرشيد من أجل السعي لإنجاز اهداف ذات طابع نفسي، ويمكن التمثيل باستخدام التكنولوجيا المتطورة في عمليات البناء والانتاج).

وعلى هذا النحو يوافق منظري التحديث على افتراض الرشد الاقتصادي المتضمن في نماذج النمو الاقتصادي للنظرية الاقتصادية التقليدية فيما يتعلق بافتراض أن السلوك الرشيد يعتبر خاصية انسانية عامة، وعلى نقيض الأقطار المتقدمة، نجد أن القيم والاتجاهات التي تسود الأقطار النامية من النمط الذي جعل الأفراد يتصرفون بأسلوب غير رشيد إذا تم تقييما اقتصادياً.

وبغض النظر عن اتفاقنا أو رفضنا لمقولات نظرية التحديث فإن هذه النظرية قد واجهت انتقادات كثيرة، بحيث قللت هذه الانتقادات من قيمتها كنظرية قادرة على تصوير واقع التنمية والتخلف أو طبيعة العلاقة بينها في أطار النظام الاقتصادي العالمي.

ويتعلق أول هذه الانتقادات بطبيعة الاستقطاب النظري الذي اسسته النظرية بين نموذج المجتمعات التقليدية ونموذج المجتمعات الحديثة، حيث يتسم هذا التأسيس بالطابع النظري المجرد بينما يشهد الواقع أوضاعاً تختلف

عن ذلك بكثير، فأكثر المجتمعات تحديثاً حسبما يذهب جيزفيلد يمتلك كثيرا من الخصائص التقليدية، هذا إلى جانب أنه من الأفضل لنظرية التحديث أن تستبدل متصل التحديث التقليد بدلا من استقطاب التقليد - الحديث الأول اقرب الى الواقع بينما الثاني اقرب إلى كونه تجريداً نظرياً، هذا بالإضافة إلى صورة مجتمع التحديث التي تؤسسها هذه النظرية ليست واقعية إلى حد كبير، فأي مجتمع حديث يعيش في الحاضر لا يمكن أن يعقم وجود بعض بقايا الماضي التي ما زالت تعيش في قلب بناء الحاضر.

ويتماثل الانتقاد الثاني الذي يوجه الى نظرية التحديث مع النقد الذي كان يوجه من قبل الى الفكر التطوري، حيث الافتراض المسبق بأن التطور لابد أن ينتهي عند النقطة التي تقف عندها أوروبا والولايات المتحدة، حيث اثبت الأدب التنموي أن التطور الأوروبي بالإضافة إلى ذلك الذي حدث بالولايات المتحدة وقع في ظل ظروف مختلفة تماماً عن الظروف التي تعيشها حالياً مجتمعات العالم الثالث، هذا إلى جانب أن المجتمعات المتخلفة لا تمتلك ذات التراث الاوروبي الذي فرض عليها خط التطور الذي سلكته. ومن ثم فنظراً لاختلاف ظروف التنمية التي يعيشها العالم الثالث الآن عن الظروف التي عاشتها أوروبا، وأيضا بسبب اختلاف التراث الحضاري بينهما، فإنه من

الممكن للعالم الثالث (كمجتمعات منفصلة) أن تبحث عن مسارات تطور جديدة غير تلك التي سارت فيها أوروبا والولايات المتحدة.

ويتصل النقد الثالث لنظرية التحديث بطبيعة التغيير البنائي الذي تريد هذه النظرية فرضه على مجتمعات العالم الثالث، فيما تفترضه بأن هناك نموذجاً تقليدياً ونموذجاً حديثاً، وأن حركة التطور الطبيعية تفرض ضرورة تخلى المجتمعات التقليدية عن خصائصها لكي تكتسب خصائص المجتمع الحديث بأخلاقه وقيمه وأفكاره وممارساته المادية، غير أنه من غير المنطقي والانساني أن يحدث ذلك. وينبغي أن لا نسعى اليه وبديلا عن ذلك فإننا نطرح امكانية مناقشة تحديث التراث والتقاليد في هذه المجتمعات، فلا شك أن غالبية مجتمعات العالم الثالث قد امتلكت في مرحلة تاريخية سابقة رؤية حضارية مكنتها من التكيف مع الظروف البيئية المحيطة بالمجتمع، والافضل أن تجعل ذات الخلفية الحضارية للمجتمع قادرة على استيعاب أفكار التحديث وقيمه والتفاعل معها.

ويؤكد النقد الرابع على اغفال نظرية التحديث عن عمد لبعد أساسي لعب دوراً في التنمية الغربية ولا تستطيع مجتمعات العالم الثالث امتلاكه، فلا شك أن نهب القوى الاستعمارية لموارد العالم المتخلف، لعب دوراً اقتصادياً

حاسماً في دعم التنمية الأوروبية، بل أن هذا العامل هو الذي أسهم إلى حد كبير في خلق حالة التردي والتخلف هذه التي وصل اليها العالم الثالث.

ويشير الانتقاد الخامس الى خطأ نظري سقطت فيه نظرية التحديث، ويتحدد هذا الخطأ في نظرة نظرية التحديث الى كل من النموذج التقليدي والحديث، فهي تنظر إلى كل منهما باعتباره يشكل وحدة بنائية متجانسة بينما يشهد الواقع حقائق تختلف إلى حد كبير مع ذلك، فنحن إذا نظرنا إلى المجتمع التقليدي من الداخل فسوف نجده ينقسم إلى قسمين الريف المتخلف الذي يعكس الخصاص التقليدية ثم العواصم الحضرية المتقدمة والتي تتناقض في خصائصها مع خصاص القطاع الأول، ذلك يعني افتقاد المجتمع التقليدي لهذا التجانس المدعى، وهنا يظهر تساؤل أي تحديث نريد أهو التحديث الذي تعكس خصائصه المراكز الحضرية في المجتمع التقليدي أم التحديث بخصائصه كما هو قائم في المجتمعات الغربية، وعلى الطرف الآخر نجد أن المجتمعات الحديثة تفتقد هذا التجانس الكامل أيضاً.

وإذا كانت نظرية التحديث قد حاولت أن تؤسس عالماً ينتفى فيه هذا التباين الصارخ من خلال عملية تحديث العالم المتخلف، فإن التطور الواقعي للأمور شهد بغير ذلك، فبرغم التقدم العلمي والتكنولوجي السريع الذي ميز الفترة

التالية للحرب العالمية الثانية، فقد أصبح واضحاً للغاية أن الأقطار المحيطية (المتخلفة) ظلت على حالة التخلف التي تعيشها، وفضلاً عن ذلك أكد بعض المحللون أن هناك حالة متنامية من عدم المساواة داخل كل أمة وبين الأمم وبعضها البعض، وأن التحديث لم يقع كما هو متوقع.

نظرية التبعية، تفسيرها لأسباب التخلف

شكلت نظرية التبعية المنظور والفكر المضاد لمنظور التحديث، والذي حاول أن يقدم تشخيصاً مختلفاً لظاهرة التخلف والتنمية، وقد شارك في تأسيس البدايات الأولى لهذا المنظور عديد من مؤرخي أمريكا اللاتينية الذين مكثوا لسنوات طويلة على دراسة الجوانب المختلفة للتاريخ الاقتصادي لهذه القارة.

ويتميز منظور التبعية بتأكيده على الطبيعة التوسعية للنظام الرأسمالي ويستند في تحليلاته البنائية بهذا الصدد على الرؤية الماركسية، هذا إلى جانب علاقته الواضحة بالنظرية الماركسية عن الامبيريالية، وقد تمكنت نظرية التبعية نتيجة لدراستها التنمية في أمريكا اللاتينية من تقديم تنقيحات هامة للصياغات اللاتينية الكلاسيكية، تاريخياً، وأيضا في ضوء الاتجاهات الحديثة، وقد تركزت بؤرة اهتمام هذه النظرية في محاولة تفسير تخلف أمريكا اللاتينية، ولم يتركز أساسا على طبيعة الأداء الوظيفي للنظـام الرأسمالي،

وذلك برغم أن هناك بعض المؤلفين الذين أكدوا أن جهودهم تتجه بالأساس نحو الاسهام في فهم الرأسمالية وتناقضاتها.

ومن الممكن أن نعثر داخل منظور التبعية أيضا على عدة منظورات أساسية تشكل زاويا مختلفة لرؤية العلاقة بين المجتمعات المتخلفة (المحيطية).

وقد أوصى يربنتش وزملاؤه في الالكلا ECI A التابعة للأمم المتحدة بضرورة اتباع المجتمعات المتخلفة لاستراتيجية تتضمن ثلاثة عناصر: التصنيع من خلال استبدال الواردات، دعم تصدير السلع المصنعة إلى الخارج، التغير النظامي الذي يدعم مكانة الأقطار المتخلفة على المستوى العالمي.

وفي منتصف الستينات شهدت أمريكا اللاتينية ظهور موجة جديدة من الكتابات التي شكلت قفزه كيفية الى الأمام في مناقشات التخلف والتبعية حيث تجاوزت أعمال كاردوسو واندريه جوندر فرانك André Gunder Frank وسانتوس، واوزناندو سونكل Osvallo Sunkel وآخرين منظور بريتش، حيث قدموا تفسيراً لظاهرة التبعية في اطار كلى وبالنظر الى أسلوب الإنتاج الرأسمالي، حيث رأى هؤلاء المنظرون أن هناك علاقة بين العوامل المحلية والخارجية، بالإضافة إلى وجود الرأسمالية العابرة للجنسيات باعتبارها المتحكم المشترك في ديناميات هذه العلاقة، ولا تعتبر الدولة الامة

هي وحدة التحليل الأساسية في أعمالهم، ولكن هناك الى جانب ذلك وحدات تحليل أخرى كالجماعات الاجتماعية، الطبقات، المؤسسات المتعدد الجنسية، ويمكن القول بأن التأكيد قد تركز في هذه الموجة النظرية على الدراسات ذات الطابع التاريخي، وعلى طرق البحث المشتركة بين مختلف العلوم.

وبالإضافة الى ذلك نجد أن هناك مجموعة من الكتابات التي قدمها مفكرون ينتمون إلى قطاعات أخرى من العالم الثالث نذكر من هؤلاء محبوب الحق من باكستان، وسمير أمين وعادل حسين المصريين.

غير أنه أيا كانت طبيعة المنظورات المتضمنة داخل بنـاء نظرية التبعية فإن هناك نقطة اختلاف هامة ينبغي الإشارة إليها، حيث يتعلق هذا الاختلاف بكيفية تجاوز حالة التبعية والتخلف التي تسود العالم الثالث، ولا تعتبر هذه القضية موضوعا أيديولوجيا وان كان من الممكن أن يكون خلافياً، ولكن يشير نتيجة لطرحة الى أن هناك أساليب مختلفة لتصور التبعية، وعلى سبيل المثال فإننا نجد أن هؤلاء الذين ينظروا الى التبعية باعتبارها مشكلة تتعلق بالعلاقات التي بين دول ذات قوى غير متكافئة، يؤكدون على استراتيجية التفاوض مع المراكز للحصول على أكبر قدر من الموارد العالمية الكافية لدعم التنمية في اطارها، ويختلف الوضع بالنسبة لهؤلاء الذين ينظرون إلى

التبعية من منظور عالمي شامل، حيث نجدهم ينظرون اليها باعتبارها نتيجة لأسلوب الانتاج الرأسمالي، ومن ثم نجدهم يؤكدون على أنه لكي نقضي على التبعية فأنه من الضروري التخلي عن أسلوب الانتاج الرأسمالي، غير أنه من الضروري أن نشير في هذا الصدد إلى أن تحديد الأسلوب العملي لتجاوز التبعية لا يمكن أن ينفصل عن التحديد النظري لطبيعة التبعية وأصولها.

وأيا كانت الاختلافات التي بين التوجهات النظرية داخل منظور التبعية فالمؤكد أن هناك اتفاقاً حول بعض القضايا الرئيسية التي تشكل عناصر محورية في بناء النظرية، نذكر بعضها ايجازا فيما يلي:

١- فمنظور التبعية يرفض منذ البداية الافتراض الذي يقدمه منظراً التحديث الذين يمارسون تحليلاتهم بالنظر الى المجتمع القومي كوحدة تحليلية لدراسة التخلف، حيث يؤكد منظروا التبعية في مقابل ذلك أن الخصائص الثقافية والنظامية المحلية في أمريكا اللاتينية، لا يمكن اعتبارها متغيرات هامة لفهم التخلف النسبي لمجتمعات هذه المنطقة، ذلك برغم أن الابنيــة المحلية من الممكن أن تلعب دورها كمتغيرات وسيطة في هذا الصدد.

واستنادا الى ذلك يؤكد منظور التبعية على أنه يمكن ادراك تنميـة الوحدة القومية والاقليمية إذا ادركنا طبيعة ارتباطها بالنظام الاقتصادي والسياسي

العالمي ومشاركتها فيه، وهذا النظام الذي ظهر مع موجة الاستعمار الأوروبي للعالم، حيث ينظر إلى هذا النظام العالمي باعتباره يتميز بنمو غير متكافئ لوحداته المختلفة ولو أنه مترابط في ذات الوقت، كما يؤكـــد سونكل وباز حيث نجدهما يؤكدان (على اعتبار التخلف والتقدم جانبين لنفس الظاهرة، فكلاهما متزامن تاريخياً، وكلاهما يتصل وظيفياً بالآخر، ومن ثم فهما على تفاعل مع بعضهما البعض، ولقد أدى ذلك في النهاية إلى تقسيم العالم الى اقطار (المركز) المتقدمة والصناعية، أقطار المحيط أو الهامش المتخلفة).

٢- وتتصل القضية الثانيـة بطبيعة دولة (المركز) كما تتصورها نظرية التبعية، حيث يدرك منظروا التبعية دولة المركز باعتبارها قادرة على النمو الدينامي استجابة لحاجاتها الداخلية هذا الى جانب أنها المستفيد الرئيسي من شبكة العلاقات الدولية، ومن ناحية أخرى ينظر الى الدولة المحيطية باعتبارها تمتلك نموذجا انعكاسياً للتنمية في دولة المركز، حيث التنمية في الدولة المحيطية مقيدة باندماجها في النظام العالمي، ويحدث التخلف في الدولة المحيطية نتيجة لتكيفها مع متطلبات توسع تنمية دولة المركز.

٣- وتؤكد القضية الثالثة على ضرورة الفهم التاريخي لظاهرة التخلف، وفي هذا الصدد يؤكد منظروا التبعية على أنه من الضروري التأكيد على إنه

من الممكن فهم عمليـة التبعية بالنظر الى البعد التاريخي، إلى جانب التركيز على شبكة العلاقات المجتمعية الكلية كما تظهر في سياقات تاريخية مختلفة عبر الزمن. ولهذا السبب تتميز نظرية التبعية بكونها تقدم تحليلاً بنائياً وتاريخياً وكلياً للتنمية، أو ما يمكن تسمية تحليلاً متكاملاً للتنمية، وارتباطا بذلك يؤكد منظروا التبعية أنه يمكن ارجـاع التنمية غير المتكافئة في العالم إلى القرن السادس عشر حيث بداية تشـكل الاقتصاد الرأسمالي في العالم، وهو البنية الاقتصادية التي تمكنت في اطارها بعض أقطار المركز من التخصص في الانتاج الصناعي للسلع المصنعة، وذلك لأن أقطار المناطق الهامشية، التي خضعت لاستعمار اقطار المركز، وفرت المادة الأولية الخام الزراعية والتعدينية، وهي المواد التي قدمت من اجل استهلاك دول المركز، وعلى نقيض بعض افتراضات النظـرية الاقتصادية، لم يؤدى هذا التقسيم العالمي للعمل إلى النمو المتوازي بالنسبة لمختلف الأقطار، ومن ثم الحصول على امتيازات متعادلة، بل اننا نجد أن دول المركز قد حصلت على الكثير الذي استولت عليه على حسـاب دول الهامش أو المحيط.

٤- وتتعلق القضية الرابعة بطبيعة التفاعلات الداخلية لأبنية الدول المحيطية، حيث نجد أن المتغيرات الداخلية تعمل في المدى الطويل على

تشكيل سلوك الأفراد والجماعات، وتوجيه وجهة محددة، ومن ثم نجد نمو بعض الاتجاهات التي تسهم في غياب سلوك بناء المشروعات أو التنظيمات المنظمة، وهي الاتجاهات التي من شأنها ترسيخ التخلف هذا إلى جانب ان بناء الفرص في المجتمع المحيطي يدعم المكاسب الخاصة للجماعات المسيطرة، في حين أنها لا تدعم المكاسب الاجتماعية لتنمية موازية.

٥- وتتصل القضية الخامسة بتأكيد منظري التبعية على ضرورة الاهتمام (بالأسلوب الذي تترابط به المكونات البنائية الداخلية والخارجية) لفهم السياق البنائي للتخلف، وعلى هذا النحو لا يعتبر التخلف نتيجة لظروف مفروضة من الخارج على المجتمعات المحيطة، ولا يمكن أن تتأسس التبعية بالنظر الى مجموعة المتغيرات الخارجية فقط. حيث تعتبر التبعية في أي مجتمع من المجتمعات عبارة عن مركب من الترابطات تلعب فيه الأبعاد الخارجية بدرجات مختلفة دوراً له طابعه الحتمي، وقد تعمل المتغيرات الداخلية بدورها على دعم نمط العلاقات الخارجية.

٦- تؤكد نظرية التبعية على متصلين الأول يضم على تدرج واحد العواصم في دول المركز ثم العواصم في دول المحيط بتدرجاتها المختلفة ثم القطاع الهامشي المتخلف في دول المحيط، وينقل الفائض الاقتصادي من القطاعات

الأكثر تخلفا عبر الحلقات الوسيطة العواصم الميتروبوليتانية، وتأخذ الأخيرة نصيب الأسد من هذا الفائض ولا مانع من إعطاء بعض فئات الفائض لمختلف تدرجات المتصل، وعلى ذلك تنشأ علاقة عضوية مضمونها، إنه كلما كان الفائض المستخرج أكبر، كلما كان ذلك يعني مزيداً من التخلف لقطاعات الهامش المتخلفة ومزيدا من التقدم لعواصم دولة المركز.

أما المتصل الثاني فهو متصل طبقي حيث على طرف المتصل البرجوازية العالمية وعلى الطرف الآخر تقف جماهير الأقطار المحيطية، بالإضافة إلى ذلك هناك على المتصل جماعات برجوازية عديدة تعكس درجات متباينة من القوة والضعف، ويتم استغلال الجماهير في مجتمعات المحيط بواسطة برجوازياتها لصالح برجوازية المركز، الأخيرة لها نصيب الأسد من الفائض المستجلب، وللأولى بعض فتات المائدة.

٧- وتتعلق القضية الأخيرة بتمفصل بناء ووسائل الانتاج في المجتمع المحيطي، حيث أن وسائل الانتاج المتخلفة والاقتصاد المعيشي المتكامل معها عادة ما يشكل قطاعاً يتعايش مع قطاع آخر متقدم يسوده اقتصاد ووسائل انتاج حديث، وتسير عملية التحول في اتجاه تخلي المجتمع المحيطي عن وسائل الانتاج القديمة وتبنى أخرى جديدة وبذلك يمكنه التكامل أو التكيف مع

متطلبات النظــام العالمي، بيد أننا إذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى فأننا سوف نجد أن ثمة تكامل قائم بين بعض القطاعات الاقتصادية في المجتمع المحيطي مع اقتصاديات المجتمع المتقدم أكثر من تكاملها مع القطاعات الاقتصادية المحلية الأخرى ذات الطابع المتخلف، وفي ذلك خصومة داخل البنية الاقتصادية المحلية لحساب مزيد من التكامل أو الأصح التبعية للاقتصاد العالمي المتقدم.

وختاماً يمكن القول بأن الكتابات الأخيرة التي قدمت في اطار نظرية التبعية استطاعت أن تقدم استراتيجيات مختلفة للبحث في ظاهرة التخلف والتنمية، وبصورة عامة نجد أن المراحل الأولى في العملية التاريخية التي أسست التبعية قد نالت اهتماماً ضئيلاً برغم أن إسهام والرشتين في فهم أصول النظام العالمي يعتبر اضافة هامة الفكر التنموي، وقد فضل معظم المفكرون بديلا لذلك التركيز على الموقف الحالي للتبعية الحديثة، بينما ركز آخرون اهتمامهم على الرأسمالية التابعة باعتبار أن ذلك يمكن أن يشكل اسهاما في التحليل الماركسي للمجتمع الرأسمالي، ويؤكد مفكروا هذا الاتجاه على استحالة نجاح الرأسمالية التابعة وبديلا لذلك فهم يرون أن الاشتراكية تقدم البديل التاريخي الحي الفعال، بينما ركز آخرون على تحليل بعض حالات

التبعية الواقعية محددين طبيعة العلاقات بين القوى الداخلية والخارجية وملاحظين امكانية قيام أنواع مختلفة من التنمية التابعة.

مما سبق يتضح لنا إنه برغم ادعاء كل من منظوري التحديث والتبعيـــة أن باســـتطاعته تقديم الأدوات التحليلية والتصـــورية القادرة على تفســـير، وبرغم أن كليهما يتناول التخلف باعتباره الحقيقة التي تشكل القاسم المشترك بينهما، إلا انهما يختلفان من حيث الافتراضـات الأسـاسية، وأيضـا من حيث الاستراتيجيات المتبعة في البحث.

ففيما يتعلق بمستوى التحليل، نجد إنه برغم التنوع الهائل في الفكر النظري لمنظور التحديث، فإن مستوى التحليل الذي يتبعه هو التحليل السوسيولوجي على المستويات الجزئية، حيث التركيز أساساً على الأفراد، وتجمعات الافراد، من حيث قيمهم واتجاهاتهم ومعتقداتهم، وعلى نقيض ذلك، نجد أن منظور التبعية هو منظور بنائي أساساً يمارس التحليل السوسيولوجي على المستوى الشـامل، فتركيزه عادة ما يكون على أسلوب الانتاج، وأنماط التجارة العالمية، ثم الروابط السياسية والاقتصادية بين الصفوات في المجتمعات المحيطية من ناحية، ومجتمعات المركز من ناحية أخرى، والتحالفات أو الصراعات بين الجماعات في الداخل، وان كان المنظورين يهتمان بعملية

التنمية في المجتمعات القومية، فإنه بالنسبة للمفكر من داخل نظرية التحديث، فإننا نجد أن المجتمع القومي يعتبر هو الوحدة الأساسية للتحليل، بينما الفكر في اطار التبعية يعتبر النظام العالمي واشكال التفاعل السائدة فيه بين المجتمعات القومية هي الهدف الأساسي للبحث.

يعتبر بعد الزمن بالنسبة لمنظور التبعية أحد الجوانب الهامة للنموذج التاريخي الذي يعتبر هاماً بالنسبة لهذا المنظور، حيث لا يفترض أن تكون المجتمعات قادرة بمفردها على تكرار نفس تطور المجتمعات الأخرى، وذلك لأن التحولات الأساسية للنظام العالمي المتداخل قد تعوق مثل هذا الاختيار، وينبغي النظر إلى امكانية التحديث في كل مجتمع على حده في ضوء التغييرات بالنظر إلى بعد الزمن فيما يتعلق بالتفاعلات بين المتغيرات الداخلية والخارجية، ومن الواضح أن منظور التحديث يهتم أساسا بأصول القيم التقليدية والحديثة، وإن كان بعد الزمن ليس أساسيا بالنسبة للمتطلبات التفسيرية للنموذج الذي يدعى (الصدق الشامل) وذلك بدون معرفة الخصائص المعوقة للتحديث، ومن ثم فما يزال من الممكن أن نحددها بالنظر إلى نظائرها في السياقات المتقدمة.

ويشكل الادراك المختلف بين المنظورين للطبيعة الانسانية احد الاختلافات الأساسية بين المنظورين، أن يفترض منظور التبعية أن السلوك الإنساني في الأمور الاقتصادية عاملا (ثابتاً)، إذ سوف يتصرف الأفراد مختلفة في السياقات المختلفة ليس بسبب اختلاف الافراد ولكن بسبب اختلاف السياقات، إذ ينتج الاصرار على تحليل البنـاءات، وفي التحليل النهائي، على المقولة البنائية العريقة المتعلقة بالنظام العالمي، بصورة منطقية من طبيعة النظرية ذاتها، حيث نجد أن منظري التبعية يؤكدون أن بناءات الفرص هي التي تحدد السلوك الإنساني، ومن ناحية أخرى يعزى منظروا التحديث انتقاد انماط سلوكية معينة إلى نسبية السلوك الإنساني، بغض النظر عن بناءات الفرص الكامنة وراء أنماط السلوك الاقتصادي.

إلى جانب ذلك يعتبر منظور التحديث من وجهة النظر التحليلية أقل من حيث متغيرات التفسير من نظيره هذا إلى جانب أن أدب التحديث يركز أساساً على مستوى التحليل السوسيولوجي الجزئي. وهو الأمر الذي جعل من المتيسر بالنسبة لكل من ماكيلاند وهيجان أن يؤسسوا قضايا تفسيرية محددة، وعلى النقيض من ذلك نجد أن منظور التبعية أكثر وصفية وصياغاته عادة ما تكون على مستوى التحليل السوسيولوجي الشامل، غير أنه أقل امكانية من

حيث قدرته على تحويلها إلى مجموعة بسيطة من القضايا التفسيرية، إذ نجد أن كثيرا من جوانب التبعية وبخاصة تلك المتصلة بالعلاقات المتبادلة بين الظواهر الخارجية، وعلاقات القوة والطبقة الداخلية غير واضحة، وتحتاج الى الدراسة بدرجة أكثر دقة وتحديداً، ولهذا السبب يعتبر منظور التبعية مدخلا لدراسة التخلف وليس نظرية، وذلك بالتحديد لاعتماد نظرية التبعية على اطار تصورى بسيط، ومن ثم فهي لا تغير كثيرا في دراسة الظواهر المعقدة للتنمية والتخلف.

وفي النهاية تكمن نقاط القوة في منظور التبعية ليس في حجم المادة المتوفرة له، ولا في الظواهر الأشمل التي يتناولها بالتحليل، ولكن من حيث كونه أكثر وعدا من الناحية المنهجية، أما منظور التحديث فأننا نجد أن به بعض العيوب الأساسية التي تجعل من الصعب عليه أن يقدم افتراضاته للاختبار العلمي الدقيق، بل اننا نشهد الآن بداية انسحابه من على مسرح الأدب التنموي الحديث.

الفصل الثاني

أسس ومقومات التنمية

الأسس الطبيعية للتنمية

أن الأسس الطبيعية للتنمية يمكن أن نحصرها في ثلاثة عناصر هي: العنصر الفيزيقي البيولوجي، والعنصر الفيزيقي الجغرافي، واخيرا العنصر الفيريفي الديوجرافي.

أولاً: العنصر البيولوجي

وهو العنصر الذي يتشكل أساساً من التكوين الجسماني للإنسان بخصائصه ومواصفات السلالية والجنسية سواء على مستوى الاجناس المختلفة، أو على مستوى الخصائص العقلية والنفسية المرتبطة بالتكوين الوراثي للسلالة أو العنصر، ويظهر في إطار هذه التأثيرات المختلفة لعنصر الوراثة والخصائص البيولوجية المميزة لكل جنس من الاجناس.

وقد يتساءل البعض عن علاقة هذه السمات الوراثية والخصائص السلالية بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

لكن هذا التساؤل لا محل له في ضوء النظريات العديدة التي ربطت بين طبيعة العنصر البشري وطبيعة عملية التنمية وتأثير الأول على الثانية، وعلى الرغم من اننا لا نشارك في الجــزم بصحة مثل هذه النظريات، إلا أننا لا

يمكن أن نتساءل في بعض الاحيان عن أسباب وقوع اجناس معينة في أسر التخلف وقفزة اجناس أخرى الى آفاق التقدم؟

ولا خلاف حول أن العنصر البيولوجي له دور في تحقيق عملية التنمية، لكن الخلاف يظهر حينما يتصور البعض أن له دور رئيسي أو أساسي في هذه التنمية، كما تذهب بعض النظريات العنصرية وحينئذ فنحن نرفض هذه التصورات على أساس الخبرة التاريخية للشعوب المختلفة التي إذا تتبعنا تاريخها خاصة تلك الشعوب التي اعتبرت في فترة ما من تطورها من أنها تمثل أجناس أرقى من باقي الاجناس الأخرى.

ويدعم الاتجاه القائل بثانوية العنصر البيولوجي في التنمية أن التقدم الحضاري للإنسان أصبح يعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات البشرية، فاذا كانت الحضارات القديمة قد اعتمدت في تطورها على السواعد والاجساد القوية، فإن الحضارات الحديثة تعتمد أساساً على احتكار التكنولوجيا الحديثة وعلى القدرات والمواهب العقلية أكثر من القدرات أو الامكانيات البدنية أو الغريزية.

لكن هذا الاتجاه لا يصمد كثيراً أمام ما كشفت عنه الدراسات الطبية الحديثة من أن نظام التغذية ومكونات الغذاء له دور أساسي في تنمية القدرات العقلية

والنفسية إلى جانب دوره في تنمية الجوانب البيولوجية والفسيولوجية لجسم الإنسان.

ولا شك أن دراسات علم وظائف الأعضاء وعلم الكيمياء الحيوية، وعلوم الخلايا المكونة للجسم البشري، كشفت وما زال تكشف عن الصلة الوثيقة بين الصحة الفيزيقية للإنسان وتناسبها مع سلامة القدرات والطاقات الإنسانية الخلاقة والمبدعة.

هذا الاهتمام بالجانب البيولوجي الفيزيقى للإنسان يرجع أساساً إلى أن الانسان هو أداة التنمية الاساسية وهدفها النهائي.

فإذا كانت هذه الاداة سليمة وقادرة فيزيقياً، فإنها تكون أقدر على العمل والاختراع والتأثير على الطبيعة بـــل التحكم فيها أو على الأقل استثمارها لتحقيق احتياجاته ومصالحه.

هذه العلاقة بين الجانب البيولوجي للإنسان وعملية التنمية تبدو لنا بوضوح في الهوة الواسعة بين التكوين الجسماني والصحة البدنية التي يتمتع بها افراد المجتمعات المختلفة التي ما زالت تحاول اللحاق بركب التطور والتقدم الاجتماعي العام.

ولقد وضع عديد من العلماء في مجالات الطب والعلوم وعلم النفس مقاييس عديدة للربط بين درجة التطور الجسماني والتطور الاقتصادي ... والاجتماعي العام، فربطوا بين طول القامة مثلاً ونظام التغذية ودرجات الذكاء، كما ربطوا بين ارتفاع إنتاجية عمله، ولا شك أن بعض معوقات التنمية في الدول المتخلفة ترجع إلى انتشار ظواهر مثل ضعف الاجسام البشرية وانخفاض معدلات الذكاء والقدرات العقلية والنفسية.

ثانياً: العنصر الجغرافي:

يكتسب هذا العنصر أهمية خاصة في تحليل علاقته بالتنمية فالعديد من تطورات التنمية تذهب بأن الامكانيات والثروات الطبيعية هي عنصر جوهري في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاجتماعية، بل ويؤكد البعض أن هذا العامل عامل رئيسي لتحقيق التنمية، ويستدلون على ذلك بنموذج الولايات المتحدة الامريكية كدولة غنية بالموارد الطبيعية، مما ساعدها على تحقيق اعلى مستوى من مستويات التنمية الاجتماعية في العصر الحديث.

إلا أن هذا التصور يجانبه الصواب، كما جانب دعاة النظرية العنصرية في التنمية، ذلك أن الثروات الطبيعية ليست العامل المحدد للتنمية وإلا كانت قارة مثل افريقيا تعتبر من اغنى قارات العالم بالثروات الطبيعية والظروف

الجغرافية المناسبة هي أكثر القارات تقدماً بعكس ما هو الحال في واقعها الحي الذي يعكس أسوء مظاهر التخلف والفقر (المجاعة - انخفاض متوسط العمر – انخفاض الدخول - انتشار الأوبئـة وما إلى ذلك). وهذا المثال ينطبق أيضاً على النموذج الياباني الذي لا يملك اي موارد طبيعية إلا إنه حقق تنمية اجتماعية فخمة وصلت به إلى أن أصبحت اليابان الدولة الصناعية الثالثة على مستوى العالم كله.

إذن فلم تكن الموارد الطبيعية وحجمها عاملاً محدد لمستقبل تنمية اي مجتمع، بل على العكس فلقد حققت شعوباً عديدة تقدما كبيراً بدون أن تملك أي مصادر للثروة الطبيعية.

لكن ذلك لا يعني أن العنصر الجغرافي غير مؤثر على عملية التنمية، فالتنمية ولا شك تتأثر كثيرا بالموقع الجغرافي سلباً أو إيجاباً، بمعنى أن العزلة الجغرافية قد تكون عاملاً مساعد للتنمية بالاعتماد على الذات والابتعاد عن الصراعات الدولية والمطامع الإقليمي.

كما أن الاتصال الجغرافي قد يكون عاملاً معوقاً للتنميـة بحكم ازدياد هذه الاطماع والصراع على الموقع الجغرافي قد يدفع التنمية إلى مسارات جانبية مما يعطل تحققها أو استمرارهـا بالمعدل المطلوب.

ولا شك أن تأثير الموقع الجغرافي على التنمية كان واضحاً أشد الوضوح في ظروف المجتمع المصري بالمقارنة مع الظروف الجغرافية لواقع المجتمع الياباني فإذا كانت العزلة قد حمت اليـابـان من الغزو اقتصادي، فإن الموقع الجغرافي لمصر كان عاملاً من عوامل تتابع موجات الغزو الاستعماري عليها. وفي حالة اليابان فإن عملية التنمية وأن بدأت فيها متأخرة عـن مصر (محمد على) نصف قرن إلا إنها استمرت أما في حالة مصر، فلقد ضربت من القوى الخارجية في منتصف القرن التاسع حينما حقق عصر محمد على أول تنمية عصرية في المجتمع المصري.

وهكذا لعب العامل الجغرافي دوره في استمرار التنمية أو في توقف التنمية في ضوء مثالي اليابان ومصر.

وإذا كان العامل الجغرافي يؤثر على معدلات العملية التنموية فإنه كذلك يحدد طبيعة مجالاتها، فإذا كانت الظروف الجغرافية ملائمة من حيث التربة والمناخ؛ فإن الزراعة تحتل مجال النشاط الأول في التنمية؛ أما إذا كانت الموارد الطبيعية متوافرة مثل بعض المواد الخام التي يحتاجها النشاط الصناعي فإن الصناعة تحتل مجال النشاط الأول للتنمية، خاصة إذا توافرت الطاقات المحركة من بترول وكهرباء وما إلى ذلك.

كذلك إذا كان الموقع الجغرافي موقع متوسط بين دول العالم فإن التجارة تحتل موقعاً بارزاً في النشاط التنموي، وقيل على ذلك بالنسبة للسياحة أو الخدمات وما اليها، ترجع في كثير من أوضاعها التنموية إلى طبيعة الظروف الجغرافيـة أو الموقع الجغرافي بالتحديد.

أن العلاقة بين العامل الجغرافي، وبين التطور أو التقدم الحضاري كانت مجال خصب لدراسات كبيرة وعديدة بدءاً مـن الفيلسوف الفرنسي مونتسيكو وانتهاءاً بأنصار مذهـب "الحتمية الجغرافية" الذي يعتبرون العامل الجغرافي عامـل محدد ورئيسي لتحقيق التطور الاجتماعي، بل أن كثير من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والتاريخ قد ربطوا بين الظروف الجغرافية ودورها في التطور التاريخي للحضارات والتي ذهـب أبرزها إلى أن الحضارات الانسانية نشأت بداية في المناطـق المعتدلة المناخ تحت تأثير وضعها الفيزيقي والتكنـولـوجـي وأنها بمقدار ما تطورت فيزيقيا وتكنولوجيا انتقلت هذه الحضارات إلى المناطق الباردة المناخ وغير الملائمة بالنسبة لظروفها الجغرافية.

ثالثاً: العنصر الديموجرافي:

يلعب العنصر الديموجرافي دوراً هاماً في عملية التنمية، بحكم ارتباطه بالعنصر البشري ممثلا في الكثافة السكانية ومعدل النمو السكاني والتقسيمات العمرية، واخيراً بتركيب القوى العاملة حسب الأنواع المختلفة للنشاط الاقتصادي.

فالكثافة السكانية وعلاقتها بالتنمية علاقة وثيقة فهي تمثل إحدى القوى والروافع التي تقوم عليها عملية التنمية، بل وفي تحديد شكل هذه التنمية، فكلما زادت الكثافة السكانية كان الحاجة أكبر إلى تكثيف جهود التنمية أيضاً، حتى يمكن أن تتحول هذه إلى قوة منتجة بدلاً من أن تصير عبأ عاطلاً، كما أنه ومـع الكثافة السكانية المرتفعة تصبح الحاجة الى تنمية اقتصادية تعتمد على العنصر البشري أكثر من اعتمادها على عنصر الآلة.

ومن هنا تظهر الحاجة إلى تكنولوجيا متوسطة التطور، إلى أرقى مستوياتها، وذلك إذا كان الهدف الرئيسي للتنمية هو تحقيق العمالة الكاملة للطاقات البشرية المتوافرة.

وبالمقابل فإنه ومع ازدياد الكثافة السكانية يزداد عبء التنمية الاجتماعية، بما تريد أن تحققه من خدمات الرعاية الاجتماعية في أشكالها المختلفة، وتقل

في المقابل مجموع الخدمات المقدمة للسكان تحت ضغط وطأة الكثافة السكانية المرتفعة.

والحقيقة أن الكثافة السكانية المرتفعة سلاح ذو حدين، فهي يمكن أن تتحول الى مصدر قوة للتنمية ويمكن أن تتحول إلى نقطة ضعف لهذه التنمية أيضاً، تبعاً لنوعية هذه الكثافة السكانيــة من حيث مستوى انتاجية العمل ومستوى الثقافة ودرجة التعلم لديهم.

ولا توجد علاقة طردية دائماً بين المستوى المرتفع للكثافة السكانية والمستوى المنخفض للتنمية كما يذهب كثير من كتاب وعلماء التنمية بل أن هناك شواهد تؤكد العكس ومثالنا في ذلك ما حققته القارة الاوربية بصفتها من أكثر القارات كثافة في السكان من معدلات مرتفعة للتنمية ونقيضها القارة الأفريقية تعتبر من أقل القارات في الكثافة السكانية وأكثرها تخلفاً في نفس الوقت.

والكثافة السكانية هي دائماً مصدر قوة للتنمية إذا أحسن تنظيمها واستخدامها وهي مصدر ضعف إذا حدث لها العكس.

أما بالنسبة لارتفاع معدلات النمو السكاني وتأثيرها على عملية التنمية فينطبق عليها ما انطبق على الكثافة السكانيــة وعلاقتها بالتنمية، فزيادة نمو

السكان قوة بشرية للتنمية يمكن أن تحقق ما حققته التكنولوجيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية بمعنى إنه إذا أحسن استخدام الزيادة السكانية في مجالات الانتاج والخدمات لكانوا بديلا عن الآلات التكنولوجية الراقية، بل يمكن عن طريقهم تطوير التكنولوجيا السائدة في المجتمع. فالبشر هم الذين يصنعون التكنولوجيا وليس العكس وبإمكان البشر أن يقدموا نماذج للتنمية تعتمد على العنصر البشري أكثر من اعتمادها على الأدوات التكنولوجية الحديثة ويكفينا مثالين لدور البشر في التنمية وهما دور العنصر البشري في تجربة التنمية اليابانية وتجربة التنمية الصينية بصرف النظر عن اختلافهم الأيديولوجي والمذهبي.

ولكنه وبالمقابل فإن ارتفاع معدلات الزيادة السكانية مع عدم استخدامها في مشروعات واسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو بمثابة تبديد المورد الأساسي للتنمية وهو البشر بل ودفعهم نحو مخاطر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وآثاره على كل من الاستقرار السياسي والاجتماعي العام.

وأخيراً فإن توزيع القوى العاملة على مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة له دلالة خاصة بالنسبة لنوعية التنمية واتجاهها. فإن كان غالبية القوى العاملة تعمل بالزراعة؛ فإن معنى هذا أن التنمية تعمل أساساً في المجال الريفي الذي

يتميز ببطء معدلات النمو التنموي فيه (بحكم ما للظروف الطبيعية من غلبة فيه) أما إذا كانت التنمية تتجه نحو الصناعة فإن معدلات النمو التنموي ستكون أكبر بحكم طبيعة المجال الصناعي من قدرة على النمو السريع وتأثير ذلك على نمو الطبقة العاملة وتطور آفاقها الاجتماعية والثقافية في المجتمع.

أما إذا كانت التنمية تدور أساساً في مجال الخدمات؛ فإن ذلك له آثاره على تكوين القوى العاملة ممثلاً في انتشار العاملين في المجالات الوسيطة والاستهلاكية، والتي تؤثر في مجملها على الأطر السياسية والثقافية القائمة، والتي قد تدفع المجتمع إلى مجال التبعية للقوى الأجنبية الخارجية.

أن توزيع القوى العاملة السكانية على مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة له دلالة عميقة على تركيبة المجتمع وآفاق تطوره نحو أي من نماذج التنمية المطروحة في المساحة الدولية.

الأسس الاقتصادية للتنمية

أن القاعدة الاقتصادية تقوم على بيان طبيعة الأساس الاقتصادي للمجتمع؛ ممثلاً في قوى انتاج وعلاقات انتاج هذا المجتمع؛ هذا الأساس الذي يشكل في مجمله تكويناً اجتماعياً واقتصادياً معيناً.

فالتنمية لكي تتحقق كعملية تطوير اقتصادي واجتماعي لابد لها من توافر العناصر الثلاث لقوى الإنتاج: المنتجين وأدوات الإنتاج، الموارد الخام، وهي العناصر التي تحدد طبيعة علاقات الإنتاج القائمة في المجتمع بما يعنيه من أشكال الملكية وأشكال الطبقات وأنماط التقسيم الاجتماعي للعمل وأنماط توزيع الدخل القومي والاستهلاك، والعلاقة المتبادلة بين كل من القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية، وباحتفاظ الأولى (قوى الإنتاج) بسيطرتها على الثانية (علاقات الإنتاج) هي الأساس الذي يحدد للتنمية واقعها ومستقبلها.

أن التنمية هي عملية تنطلق من مرحلة معينة لقوى وعلاقات انتاج مجتمع محدد إلى مرحلة أعلى وأرقى من القوى والعلاقات الإنتاجية لهذا المجتمع المحدد وطبقاً لظروفه الخاصة به، وبالتالي فإن التنمية في جوهرها هي النقلة أو الأداة الموصلة ما بين تكوينين اجتماعيين، اقتصاديين مختلفين؛ يتميز أولهما بانخفاض إنتاجية وتآكل علاقته الإنتاجية، ويتميز ثانيهما بارتفاع إنتاجية ونضوج علاقاته الإنتاجية.

فالتنمية الرأسمالية نشأت أساساً من تطور معين لإنتاجية الإنسان وأدواته واكتشافه لمواد خام ومصادر الطاقة عديدة وقد حدد هذا التطور الإنتاجي

طريق التغيير لعلاقات الإنتاج الاقطاعية القائمة وفرض عليها التحول إلى علاقات انتاج رأسمالية.

فلقد كانت التنمية الناتجة عن الثورة الصناعية (بشرا، وأدوات، ومصادر جديدة للطاقة والمواد الخام) قد خلقت طبقات اجتماعية جديدة أهمها الطبقة الوسطى الأوروبية التي حطمت علاقات انتاج المجتمع الاقطاعي وأقامت على أنقاضه علاقات انتاج المجتمع الرأسمالي.

اذن فإن تنمية قوى الانتاج الرأسمالية كانت طريقاً لظهور علاقات الانتاج الرأسمالية، ثم في النهاية إقامة المجتمع الرأسمالي العصري، وبمعنى آخر أدت التنمية الاقتصادية إلى تنمية اجتماعية، فتغيير مستوى الانتاجية أدى إلى تغيير البيئة الاجتماعية، وتغيير المجتمع ككل.

فالتنمية أولاً وأساساً عملية اقتصادية مرتبطة بتطوير نظام الإنتاج والعمل، وبدون الانتاج والعمل تصبح التنمية مجرد هراء لفظي لا يتعدى جملة الأفكار أو الشعارات المطروحة في المجتمع والتـي لا تغير من الواقع المجتمعي للناس نحو الأفضل والأحسن من ظـروف الحياة المعيشية.

أن التنمية هي أساساً تغييراً لنمط الإنتاج والاستهلاك القائم وتحويله إلى مستوى أعلى من الانتاج ومستوى أكبر من الاستهلاك على نطاق المجتمع بأسره.

هذه الحقيقة الجوهرية للتنمية يجب ألا تغيب عن بالنا ونحن بصدد التعرض للأسس الاقتصادية للتنمية، ومن هنا فإننا نبدأ تحليلنا لهذه الأسس بالتعرض لعلاقة الانتاج بالتنمية.

أولاً: عملية الانتاج وعملية التنمية:

أن عملية انتاج السلع والادوات المختلفة هي أساس ثروة الأمم، وهذه العملية اعتمدت في تطورها الحديث على شكل الانتاج الكبير باعتباره أرقى أشكال الانتاج العصري من حيث الكفاءة والحجم والسعر الاقتصادي القادر على تغطية احتياجات واسعة لغالبية افراد المجتمعات المختلفة.

من هنا فإن نظام الانتاج الكبير هو الأساس الاقتصادي للتنمية والمحدد الرئيسي لتقدمها، وهذا الأساس واحد في كل المجتمعات بصرف النظر عن اختلاف نظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى سبيل المثال فإن كل من النظامين الرأسمالي (المعتمد على الملكية الخاصة) والاشتراكي (المعتمد على الملكية العامة) يعتمد في تنمية وتطور نظامه الاقتصادي على

شكل الانتاج الكبير، هذا الشكل هو الذي حقق لكلا المجتمعين تقدمهما الباهر والسريع في تنمية مصادر ثرواتهم وانتشار سلعهم وسيادتها على السوق الدولي.

ثانياً: قوى الانتاج وقوى التنمية

أن قوى الانتاج بعناصره الثلاث الانسان وأدوات العمل والمواد الخام المستخدمة تشكل القوى الأساسية لعملية التنمية، وبالتالي فإنه لا انفصام بين قوى الانتاج وقوى التنمية فهما وجهان لعملية واحدة هي عملية التنمية.

فالإنسان وهو العنصر الرئيسي في قوى الإنتاج، هو أيضا أداة رئيسية لتحقيق عملية التنمية، وفي الوقت نفسه فهو الهدف النهائي لها، فالقوى العاملة السكانية عنصر هام ومحدد لطبيعة عملية التنمية وعلى حسب طبيعة هذه القوى ومجالات نشاطها تتحدد معدلات التنمية وآفاقها، كذلك فالكثافة السكانية ونسبة الإعالة ونوعية العمر والجنس تؤثر على التنمية كما ذكرنا في الفصل السابق.

لكن ذلك كله لا ينفي الدور الهام لأدوات العمل ودورها في عملية التنمية، أو بالتحديد نوعية التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج ومدى انتشارها وتأثيرها على عمليات النشاط الاقتصادي الكلى للمجتمع، فلا شك أن أدوات العمل المتطورة تساعد على رفع انتاجية العمل الإنساني إلى درجات لم يعرفها

التاريخ الاقتصادي للبشرية من قبل، ومثال ذلك واضح في المعدلات المرتفعة للتنمية التي تحققت بفضل أدوار العمل المتقدمة في بلدان أوربا والولايات المتحدة الامريكية.

وفي الوقت نفسه فإن تجارب أخرى للتنمية مثل التجربـة اليابانية والتجربة الصينية اعتمدت أساساً على العنصر البشري مع استخدام أدوات عمل بسيطة أو حتى بدائية، ومعنى هذا أن تتبدل أهمية مواقع عناصر قوى الانتاج في كل تجربة تنموية على حدة تبعاً لظروف كل مجتمع من حيث توافر العنصر أو ذاك من عناصر قوى الإنتاج.

إلا أن عنصر المواد الخام المستخدمة ليس عنصراً محـدداً أو رئيسياً في عملية التنمية على الرغم من أهميته، فقد لا تملك بعض المجتمعات أي ثروات طبيعية أو مواد خام كاليابان مثلا، لكنها حققت معدلاً مرتفعاً في تحقيق العملية التنموية، لكن ذلك لا ينفي أهمية دور الثروات الطبيعية وتوافر المواد الخام اللازمة للصناعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الضخمة مثلما كان الحال في الولايات المتحدة الامريكية.

ثالثاً: علاقات الانتاج وعلاقات التنمية

يتعارف الناس في كل مجتمع من أجل انتاج الخيرات المادية وفي مجرى هذا الانتاج الاجتماعي يدخلون بالضرورة في علاقات محددة لا غنى عنها، علاقات مستقلة عن ارادتهم، علاقات تتجاوب مع تطور قواهم المنتجة، ويشكل مجموع هذه العلاقات الانتاجية الهيكل الاقتصادي للمجتمع، أي الأساس الذي يقوم عليه بنيان علوي -سياسي وقانوني وفكري- لا يلبث أن يؤثر بدوره على مجموع العلاقات الانتاجية من جديد.

أن الهيكل الاقتصادي للمجتمع أنما يتشكل من هذه العلاقات الإنتاجية التي هي ظاهرة حقيقية، ناشئة عن واقع ان الناس يعجزون عن الإنتاج بغير أن يتحدوا فيما بينهم، وبغير أن يتعاونوا فيما بينهم بصورة من الصور.

أن العلاقات الإنتاجية في كل مجتمع انما تتحدد بالإجابة على التساؤل عن مالك وسائل الإنتاج؟ ومن ثم ترتبط علاقات الإنتاج بالقوى الإنتاجية؛ بحيث تتطابق علاقات الإنتاج مع طبيعة ومستوى تطور القوى المنتجة، ومعنى ذلك إنه بحسب طبيعة ومستوى تطور هذه القوى المنتجة تكون العلاقات الإنتاجية فالعلاقات الإنتاجية تتبع تطور القوى المنتجة؛ بحكم أن هذه العلاقات الإنتاجية ابطأ في حركتها؛ نظراً لارتباطها بعادات وتقاليد ونظم حياة الناس.

ولهذا يمكن أن تصبح العلاقات الإنتاجية قديمة بالية ومن ثم تكون عائقاً أمام تطور القوى المنتجة؛ إلى الحد الذي تصبح معه علاقات الإنتاج القائمة مستحيلة البقاء، وعندئذ تتهيأ الظروف لتغيير العلاقات الإنتاجية نفسها؛ بحيث تتطابق من جديد مع مستوى التطور الذي بلغته القوى المنتجة، وفي الوقت ذاته تتمتع العلاقات الإنتاجية في المجتمع بدرجة ما من التأثير على القوى المنتجة.

لكن المهم في النهاية هو أن ما يحكم الصلة بين العلاقات الإنتاجية والقوى المنتجة هو حتمية المطابقة بينهما؛ فلا توجد قوى منتجة اشتراكية مع علاقات انتاج رأسمالية، ولا توجد علاقات انتاج اشتراكية مع قوى منتجة رأسمالية، ولهذا يتميز كل مجتمع بأسلوبه في الإنتاج، هذا الأسلوب الذي يعبر عن الوحدة بين القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية.

من هنا فإن علاقات الإنتاج القائمة في أي مجتمع تحدد طبيعة التنمية واتجاهها. خاصة وقد عرفنا أن أساس هذه العلاقات هو علاقة الملكية لوسائل الإنتاج التي بدورها تحدد نوع التنمية الاجتماعية القائمة في المجتمع.

ومن جهة أخرى فإن علاقات التنمية تتطابق مع علاقات الإنتاج؛ إذا تطابقت الأخيرة مع القوى المنتجة، وفي حالة تخلف هذه العلاقات الإنتاجية عن ملاحقة هذه القوى المنتجة؛ فإن التنمية تتوقف عند حدود النمو الاقتصادي

ولا تتجاوزه إلى مجال النمو الاجتماعي أو التنمية الاجتماعية، وتبدأ في الظهور الفجوة التي تزداد اتساعاً بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتي بازدياد تباعدها تهدد في النهاية بنفس التنمية الاقتصادية التي تكاد تتوقف حتى تحل مرحلة التغييرات الاجتماعية الجذرية من جديد إلى تحقيق التوافق بين القوى المنتجة والعلاقات الإنتاجية، وبالتالي تؤدي إلى تحقيق التكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

الأسس الثقافية للتنمية

إن أول ما يتبادر إلى أذهاننا حول الأسس الثقافية للتنمية؛ هو التساؤل عن هل للتنمية ثقافة خاصة؟ وأنه إذا كانت للتنمية ثقافة خاصة؛ فكيف تمت عملية التنمية في مجتمعات متفاوتة الثقافات؟

والجواب على هذا التساؤل مركب ومكون بالأساس من شقين؛ الشق الأول، وهو أن للتنمية دائماً ثقافة خاصة؛ فلقد كثفت دراسة المجتمع الإنساني المعاصر عن وجود نموذجين للمجتمعات البشرية من حيث التنمية والتخلف؛ أولهما نموذج المجتمعات التي حققت قدراً كبيراً من التطور والتنمية وتتميز بثقافة دينامية، وثانيهما نموذج المجتمعات المتخلفة التي تعيش حالة من الركود الثقافي وتتميز بثقافة ساكنة جامدة، وقد أكد صدق هذه المقولة أن

برامج التغيير الاجتماعي تعتمد إلى حد كبير على طبيعة التفاعل بينهما وبين الشق القيمي؛ بل أن جمود القيم والمعايير يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة في المناطق الريفية.

الشق الثاني، وهو أن التنمية جرت في مجتمعات مختلفة في ثقافاتها؛ قد حتم على التنمية أن تتخذ اشكال متباينة في التطبيق والممارسة العملية وأن هذه الاشكال قد توافقت مع جوهر الثقافات القائمة في كل مجتمع؛ على الرغم مما تكون قد أحدثته من تغيير في الاشكال الثقافية لهذه المجتمعات؛ ذلك أن قيام تناقض جوهري بين مضمون الثقافة القومية وعناصر التنمية يؤدي إلى توقف التنمية أو تشوهها وبالتالي عدم إمكانية تحققها بأبعادها المتكاملة.

لكن هذا التصور السابق لا يغلق باب التفاعل الضروري واللازم بين نماذج التنمية المختلفة أو على مستوى التفاعل بين التجارب التي تحولت إلى نظم اجتماعية مستقرة والتجارب التي في طور التحول وعدم الاستقرار كما أن هذا التصور لا يعني فقدان الاتصال بين الثقافة القومية والثقافة العالمية التي تعد من مصادر تطوير الثقافة القومية وتقدمها؛ خاصة وأن ذلك أصبح غير ممكن في ظل الثورة العلمية والتكنولوجية والتقدم الهائل في مسائل الاتصال.

إذن فإن التوافق بين التنمية والثقافة أساس لتحقيق العملية التنموية، والفصل بينهما يؤدي إلى تشويه لكلاهما، لكن

هذا التوافق اللازم بينهما لا يمنع من أن تكون التنمية هي المؤثر الأساسي على الثقافة وتغيرها في غالب الأحيان، أو أن تكون الثقافة هي المحدد الاساسي للتنمية وتحقيقها في بعض الأحيان وهكذا فإن التنمية والثقافة هما جانبان لعملية ديالكيتكية واحدة يتبادلان التأثر والتأثير المتبادل حسب الظروف التـاريخية المميزة والملموسة لكل مجتمع من المجتمعات.

أولاً: تأثير التنشئة الاجتماعية على التنمية:

تتم عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد في جميع المجتمعات من خلال طريقين:

طريق أول: هو طريق عمليات التربية والتعليم التي تقوم بها الجماعات الأولية نحو الفرد وعلى الأخص جماعة "الأسرة" بصفتها الجماعة المحورية في عملية التنشئة الاجتماعية على هذا الطريق.

طريق ثاني: هو طريق عمليات التربية والتعليم تقوم بها الجماعات الثانوية نحو الفرد وعلى الأخص جماعة "المدرسة" وجماعة "التليفزيون" بصفتهما الجماعتين المحوريتين في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد على هذا الطريق.

وكلا الطريقين يكملان بعضهما البعض، إلا إنه في غالبية المجتمعات المتقدمة تلعب الجماعات الثانوية دوراً رئيسياً في عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بحكم التطور الكبير الذي طرأ على وظائف هذه الجماعات بحيث أصبحت تحتوى الجزء الاكبر من عملية التنشئة الاجتماعية، خاصة في ظل ظروف تقلص دور "الأسرة" في عملية التنشئة الاجتماعية في غالبية المجتمعات الصناعية المتقدمة والعكس صحيح في غالبية المجتمعات المتخلفة حيث تلعب الجماعات الأولية الدور الرئيس لعملية التنشئة الاجتماعية للفرد، وذلك بحكم ضعف وعجز الجماعات الثانوية عن القيام بوظائفها المماثلة في المجتمعات المتقدمة.

ومن هنا تكمن أهمية العملية التربوية التي تقوم بها الاسرة في تكوين مفاهيم وتصورات وقيم التنمية منذ الطفولـة المبكرة للفرد.

ونظرا للعلاقة البارزة والواضحة بين الجماعات الثانوية وعملية التنمية، بحكم أن الاخيرة تعتمد على جماعات كبيرة منظمة تنظيم دقيق لعمل الأفراد ووظائفهم وأدوارهم، فإن مفاهيم وقيم التنمية تكون اقرب منالاً للفرد في ظل تنشئته الاجتماعية في اطار هذه الجماعات الثانوية، أما بالنسبة للمجتمعات المتخلفة حيث تضعف هذه الجماعات الثانوية فإن مفاهيم وتصورات وقيم

التنمية يشوبها عدم النضج والوضوح بحكم أن الدور الاساسي في عملية التنشئة الاجتماعية تقوم به الجماعات الأولية وخاصة الاسرة حيث لا تتبلور فيها مفاهيم وقيم التنمية في صورة متكاملة مثلها في ذلك مثل الجماعات الثانوية وذلك راجعاً أساساً لطبيعة تركيبها وتكوينها المعتمد أساساً على علاقات وجدانية أكثر مما تكون معتمدة على علاقات عقلانية راشدة وواعية. وهنا تكمن أزمة التنمية، من حيث تعجز عملية التنشئة الاجتماعية عن وضع تصور واضح ومحدد لها منذ السنوات الأولى في عمر الفرد، والتي لها أهمية بالغة في تكوين سمات وخصائص الفرد ومواقفه فيما بعد بالنسبة لجميع القضايا المحيطة به وعلى رأسها قضية التنمية.

ويدعم ذلك أيضا أن غالبية الأسر في المجتمعات المتخلفة تسيطر عليها الأمية الأبجدية والوظيفية، كما تنتشر فيها الخرافات والأفكار القدرية التي تدعو للتواكل والاستسلام للظروف المحيطة والخضوع لما هو قائم والعجز عن تحقيق أو حتى تصور ما ينبغي أن يكون.

ثانياً: تأثير النسق القيمي على التنمية:

أن تأثير النسق القيمي على التنمية يتم من خلال تأثير أنماط السلوك الفردي والجماعي في أي مجتمع على نماذج التنمية وأنماطها المطروحة في الواقع العملي.

إذن فإن من أهم أهداف أي تنمية اجتماعية تجاوز القيم المعوقة للتنمية ودعم القيم المساعدة على استمرار هذه التنمية وهنا تظهر أهمية البعد الاجتماعي للتنمية أو بالتحديد الموقف الطبقي لـهذه التنمية، بمعنى علاقة الطبقات المختلفة بعملية التنمية.

فالتنمية كواقع لا يمكن أن تتحقق (كما سبق أن ذكرنا) بنفس الحجم والدرجة لجميع القوى الاجتماعية الموجودة في المجتمع وبالتالي فإن كل استراتيجية تنموية تعبر عن اتجاه اجتماعي معين للتنمية، فعلى سبيل المثال فإذا كانت استراتيجية التنمية رأسمالية فإنه لابد من دعم مجموعة القيم التي تنمي المفاهيم والتصورات والتفضيلات الرأسمالية، وإذا كانت استراتيجية التنمية اشتراكية كان لها موقف آخر من مجموعة القيم التي ستهتم بـهـا أو تنميها داخل أفراد المجتمع.

وإذا كانت استراتيجيات التنمية تحددها طبيعة علاقـات القوى الاجتماعية داخل المجتمع، فإن ذلك يتضمن أن النسق القيمي (الذي هو نتاج للواقع الاقتصادي والاجتماعي) يؤثر تأثير ملموساً على تحديد طبيعة التنمية واتجاهها، فإذا كانت القيم السائـدة هي قيم الفكر الرأسمالي فإن استراتيجيته لابد أن تكـون استراتيجية رأسمالية حتى وان رفعت شعارات الاشتراكية

فالعبرة دائماً بالمضمون القيمي السائد عند القائمين على تنفيذ وتحقيق استراتيجية التنمية في الواقع دائما العملي.

إلا أن تأثير النسق القيمي على التنمية ليس في اتجاه واحد، وانما دائما يتم في اتجاهين، بمعنى أن القيم السائدة لا تؤثر في التنمية فحسب وانما التنمية أيضاً تؤثر في النسق القيمي بالتغيير فيه أو التطوير له.

ثالثاً: تأثير نماذج السلوك على التنمية

لكل ثقافة معينة نماذج سلوك مقبولة ونماذج سلوك مرفوضة من المجتمع ككل، هذه النماذج قد تؤثر بالإيجاب أو السلب على عملية التنمية، فإذا كانت هذه النماذج تتناسب مع ما تطرحه عملية التنمية من تحديات للمجتمع، فإن تأثيرها إيجابي بالضرورة، واذا كانت تتناقض مع متطلبات التنمية كان تأثيرها السلبي حتمياً، وبصفة عامة فإن التنمية خاصة في مراحلها الاولى نتطلب نماذج من السلوك لها مواصفات معينة مثل التقشف والجلد والزهد والروح المليئة بالحيوية والنشاط، أو كما ذهب الفيلسوف الألماني الشهير "ماكس فيبر" في تفسيره لاعتماد النموذج الرأسمالي للتنمية على المذهب البروتستنتي وتأثيره الإيجابي على دفع الناس لتكوين التراكم الرأسمالي الأول الذي بنيت عليه الرأسمالية ازدهارها فيما بعد، وهذه النماذج السلوكية بنفس

المواصفات قد شهدتها التجربة التنموية السوفيتية في مراحلها الأولى أيضاً والتي تمكنت من خلالها من تحقيق التراكم الرأسمالي السريع والمعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادي.

وهكذا فإن التنمية لا تتطلب دائماً أن يسبق الانتاج والتراكم الرأسمالي، الاستهلاك والأنفاق البذخي، وان تكون قيمة العمل أكبر من أجر العامل، وتم ذلك سواء على النموذج الاشتراكي أو النموذج الرأسمالي، بصرف النظر عن اختلاف أوضاعهما الطبقية ومذاهبهم الأيديولوجية.

أما بالنسبة للمجتمعات النامية فإن قضية نماذج السلوك هي قضية هامة وحاسمة في التأثير على التنمية، خاصة أن هذه المجتمعات تشهد تحديات جديدة بالمقارنة بظروف التنمية التي تمت في كل من النموذج الرأسمالي والاشتراكي، ذلك أن عملية التنمية في النموذجين السابقين قد تواكبت مع درجة التطور التكنولوجي في عمليات الاستهلاك الجماهيري الواسع لنتائج التنمية.

إما في ظروف المجتمعات النامية حيث شهدت وسائل الاتصال من اعلام ومواصلات طفرة ضخمة، فإن هذه المجتمعات تتعرض لضغوط ثقافية واقتصادية تتعارض فيها نماذج السلوك المطروحة مع ما تتطلبه التنمية من نماذج سلوك معينة، أبرزها أن تستهلك هذه المجتمعات من السلع الضرورية، والترفيه أكثر مما تنتج، بل أنها قد تصل إلى حد الاقتراض حتى تغطي احتياجاتها الاستهلاكية.

الفصل الثالث

استراتيجيات التنمية

يذهب بعض الكتاب إلى القول بأن "الاستراتيجية" تطلق حينا على غايات objectives ذات طبيعة أساسية وحينا آخر على مجموعة من الأهداف targets المحددة، بينما تركز بعض الاستخدامات لهذا المفهوم على جانب الوسائل دون الأهداف أو على الاثنين مجتمعين، ويعرف البعض "إستراتيجية التنمية" بأنها النمط أو الأسلوب الذي تلتزمه السلطات في تحريك عجلات التنمية، أي الخطوط العريضة التي تترسمها السياسة الإنمائية في الانتقال بالاقتصاد القومي من حالة الركود إلى حالة النمو الذاتي.

وتتوقف استراتيجية التنمية -باعتبارها الأسلوب المتبع لتحقيق هدف تنموي معين- على ما يلي:

١- طبيعة الظروف السائدة من حيث الموارد الطبيعية والبشرية وطبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، وكذلك البنيان الثقافي للمجتمع بما يتضمنه من تقاليد وعادات وقيم ومعايير.

٢- دور الدولة في الحياة الاقتصادية، فالإستراتيجية التي بتعين إتباعها في بلد مازال للقطاع الخاص الأهمية الأولى في النشاط الاقتصادي به تختلف عن تلك التي يلعب فيها القطاع العام دوراً قيادياً وأساسياً.

٣- درجة نمو الاقتصاد القومي وهيكله الإنتاجي.

٤- طبيعة الظروف الخارجية التي تؤثر في الاقتصاد القومي.

٥- الإطار العام الذي تتم من خلاله عملية التنمية، فالتنمية في إطار السوق غيرها في ظل التخطيط.

٦- الأهداف المتوخاة للسياسات الإنمائية، فثمة أهداف متعددة في هذا الصدد منها أهداف رئيسية كهدف زيادة الدخل القومي الذي تهتم به كل المجتمعات –بغض النظر عن نظامها الاقتصادي اشتراكيا كان أم رأسمالياً- باعتباره مقياس رفاهية "مجتمع"، كما تهدف المجتمعات أيضاً إلى توفير العمل لأفرادها لزيادة الدخل القومي والرفاهية الاقتصادية من ناحية ومنع الانحرافات الاجتماعية والنفسية والاضطرابات السياسية من ناحية أخرى، وتهدف المجتمعات إلى جعل مستويات الأسعار معقولة بحيث تحفز المنتجين وتحقق الرفاهية للمستهلكين وتطمئن التجار والمتعاقدين، ومن الأهداف التي تحرص عليها السياسات الاقتصادية تحقيق توازن في ميزان المدفوعات حتى لا يتراكم الديون على المجتمع.

ويمثل هدف تحقيق العدالة في توزيع الدخل أحد أهم الأهداف التي تحرص عليها المجتمعات، فمن خلال تقليل الفوارق في الدخول والثروات بين مختلف

الطبقات والفئات يمكن الحفاظ على الاستقرار السياسي وتحقيق التكافل الاجتماعي.

وإذا كانت هذه هي أهم الأهداف الاقتصادية للمجتمعات إلا أنه يصعب تحقيقها كلها مجتمعة، ولأن ثمة تعارضاً بين تحقيق بعض هذه الأهداف والبعض الآخر، فإن الأمر يستدعى وضع أولويات لهذه الأهداف، يتم في ضوئها الانطلاق في تحقيق هدف معين والتأني في تحقيق هدف آخر في نفس الوقت أو محاولة تحقيق قدر معقول من كل هدف.

وفي إطار النظرة إلى أهداف المجتمعات ودرجة التناقض أو التكامل بينها اختلفت استراتيجيات التنمية؛ فأصحاب نظرية النمو مع التضحية وضعوا استراتيجيات للتنمية تقوم على الاختيار بين بدائل متناقضة كالاستثمار في مواجهة الاستهلاك، والنمو في الناتج القومي في مواجهة النمو في حجم القوة العاملة، والأهداف الاقتصادية في مواجهة الأهداف الاجتماعية، وبناء على الخيار بين الاستثمار والاستهلاك فإن هناك ثلاثة بدائل إستراتيجية تتمثل في الإستراتيجية الثقيلة والإستراتيجية الاستهلاكية والإستراتيجية الوسيطة، وتتضمن الإستراتيجية الثقيلة أكثر تضحية بالاستهلاك الحالي، وهي شبيهة بتلك التي اتبعها الإتحاد السوفيتي في ثلاثينيات هذا القرن، أما الإستراتيجية

الاستهلاكية فتؤكد بصورة واضحة على تعظيم التيار الحالي للسلع الاستهلاكية، وتمثل الإستراتيجية الوسيطة توليفة من الاستراتيجيتين الثقيلة والاستهلاكية، وتبعا لتبنى أي من هذه الاستراتيجيات تختلف مسارات التنمية من الناحية الزمنية إذ أن تنمية الإنتاج القومي وتعظيمه بناء على كل منهما يحتل حيزاً زمنياً مختلفاً.

أما عن الاختيار الثاني بين تعظيم الناتج وتعظيم العمالة فيستدعى إما استخدام أساليب إنتاج تقليدية كثيفة العمل لاستيعاب الزيادة في حجم القوة العاملة الناتج من الزيادة السكانية بما يؤدى إليه ذلك من تحقيق نمو بطيء للناتج أو استخدام أساليب كثيفة رأس المال بما يؤدى إليه ذلك من زيادة مشكلة البطالة.

ويتمثل الاختيار الأساسي الثالث في المفاضلة بين إنجاز الأهداف الاجتماعية أو تلك الاقتصادية فقد يؤدى تحقيق هدف اقتصادي معين إلى التضحية بهدف اجتماعي آخر.

ولا ريب أن الإستراتيجيات التي تعتمد على "فكرة التضحية " وإن كانت تعتمد على التعارض الظاهر بين بعض الأهداف والبعض الآخر، إلا أنها تهمل الآثار الديناميكية للتفاعل بين بعض المتغيرات والتي يكون من شأنها

عدم استمرار التناقض بين بعض الأهداف والبعض الآخر، فقد يؤدي رفع مستوى القوة العاملة إلى تحقيق إنتاجية أعلى، ومن ثم دخول متزايدة يمكن الحصول على مدخرات أكبر منها.

وبعد أن تناولنا مفهوم "إستراتيجية التنمية" والعوامل المؤثرة فيها تتناول فيما يلي المذاهب الأساسية في إستراتيجية التنمية وهي:

- "إستراتيجية النمو المتوازن"
- "إستراتيجية النمو غير المتوازن"
- "إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية"

إستراتيجية النمو المتوازن

تجد هذه الإستراتيجية إطارها الفكري في كون العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة تقف عقبة أساسية في سبيل التنمية الاقتصادية للدول المتخلفة، ومن هنا يكون التصنيع للسوق الداخلي أو الأسواق المشتركة عصب التنمية الاقتصادية، وسبيل ذلك الاستثمار في عدد كبير من الصناعات مرة واحدة فضلاً عن التوازن بين الزراعة والصناعة وتوفر "مشروعات البنية الأساسية" بالقدر الذي يتناسب مع النمو في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى.

وترى هذه الإستراتيجية أن القيد الأساسي الوارد على عملية التنمية يتمثل في حجم السوق حيث ضيق حجمه يضعف الحافز على الاستثمار، وفي الدول المتخلفة يؤدى ضعف الإنتاجية إلى انخفاض الدخل مما يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية، ومن ثم ضيق نطاق السوق.

ويقف ضيق نطاق السوق عقبة في طريق تنويع الاقتصاد القومي عن طريق تعدد الأنشطة الاقتصادية، ومن هنا يرى أصحاب هذه الإستراتيجية أن الطريق المتاح للدول المتخلفة للتغلب على هذه العقبة يتمثل في التصنيع المحلي من خلال سياسة أساسية تتمثل في برنامج استثماري توجه بموجبه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من المشروعات (الصناعات) المتكاملة والمتزامنة أي تلك المشروعات التي يمثل كل منها سوقاً للصناعات الأخرى والمنشأة في نفس الوقت، على أن تكون هذه المشروعات في خدمة الطلب الاستهلاكي النهائي، ومن هنا يؤدى توسع السوق إلى وفورات خارجية.

وإذا كانت هذه الإستراتيجية ترى أن البدء في عملية التنمية يتطلب حداً أدنى من الاستثمارات التي توجه إلى جبهة عريضة من المشروعات الاستثمارية المتزامنة المتعددة الأنشطة المتكاملة من حيث خدمتها لاحتياجات الطلب الاستهلاكي النهائي، فإنها فيما يتعلق بمسار عملية التنمية أو نمطها

ترى تحقيق التوازن أثناء عملية التنمية في العلاقات الأفقية بين القطاعات أي بين الأنشطة التي تخدم الطلب الاستهلاكي النهائي أي بين الزراعة والصناعات الاستهلاكية أو فيما بين الصناعات الاستهلاكية.

وترى هذه الإستراتيجية أن القطاعات يجب أن تنمو بالنسبة الصحيحة بينها حتى لا تحدث اختناقات.

والقصد من ذلك ليس النمو بمعدلات متساوية وإنما بمعدلات مختلف حيث ينمو كل قطاع وكل صناعة بمعدل نمو يتلاءم مع مرونة طلب الدخل القومي على منتجاته والذي يحدده مستوى الدخل القومي ونمط توزيعه، فنمو عرض كل سلعة بمعدل يتساوى مع الطلب عليها –سواء في المراحل النهائية أو المراحل الوسيطة للإنتاج– يؤدى إلى عدم حدوث اختناقات تعوق وتبطئ معدل النمو.

وفيما يخص العلاقات الرأسية بين القطاعات وبخاصة العلاقة بين قطاع البنية الأساسية وبين القطاعات الإنتاجية يذهب المنادون بهذه الإستراتيجية إلى وجوب توجيه الاستثمارات إلى قطاع البنية الأساسية بحيث يتم خلق الطاقة الإنتاجية في هذا القطاع قبل وجود الطلب على منتجاته وخدماته، باعتبار أن خدمات ومنتجات قطاع البنية الأساسية تستخدم من قبل كافة

المشروعات والصناعات، ومن ثم يترتب على عدم توافرها اختناقات على المستوى القومي ثم أن ظاهرة عدم التجزئة في هذه المشروعات وكبر حجم الحد الأدنى للاستثمارات فيها وطول فترة تفريغها لـن يتمخض عن توسع سريع فيهـا استجابة للزيادة في الطلب عليها.

ومن هنا فإنهم يرون أن هذه الإستراتيجية ستكون أعلى كفاءة وأكبر فاعلية في ظل التخطيط القومي عنها في ظل إطار السوق لأسباب عديدة تبيانها فيما يلي:

١- ثمة تناقض في مشروعات البنية الأساسية بين العائد الخاص والعـائد الاجتماعي، ومن هنا يتطلب الأمر تدخل الدولة خاصة في ظل عدم قدرة وعدم استعداد المشروع الخاص لتحمـل طاقة فائضة في قطـاع البنية الأساسية لفترة طويلة من الزمن.

٢- تجاوز الحد الأدنى من حجم الاستثمارات لقدرات وإمكانيات القطاع الخاص في الدول النامية واحتياجه إلى تدخل الدولة لتعبئة هذا الحجم من الموارد ولتوجيهه للمشروعات الاستثمارية العديدة.

٣- عدم قدرة جهاز الأسعار على أن يكون مؤشـراً لتوجيه الاستثمار في الاتجاهات المرغوبة اجتماعياً، إذ أن المستثمر الفرد لا يقدر الآثار الآن المباشرة وغير المباشرة لقراره الاستثماري.

٤- تغيير الاستثمار لظروف كل من الطلب والعرض السائدين إذ يؤدي الاستثمار إلى تغيير ظروف العرض عن طريق خلقه لطاقة إنتاجية جديدة أو زيادة الطاقة الإنتاجية لبعض الصناعات القائمة، كما يؤثر الاستثمار في ظروف الطلب من خلال ما يؤدي إليه الاستثمار من زيادة التشغيل (التوظف) بما يترتب عليه من خلق دخول جديدة وزيادة الدخول القائمة وهذا يؤثر بدوره في حجم وهيكل الطلب السائد، وقد تعرضت "إستراتيجية النمو المتوازن" لانتقادات عديدة أهمها أن الدول المتخلفة تفتقر إلى الموارد اللازمة للقيام بهذا النمو لعدد كبير من الصناعات على النحو الذي تستوجبه هذه الإستراتيجية، ومن هنا فإنها صالحة للتطبيق في المراحل المتقدمة لعملية النمو لكبر حجم الموارد اللازمة لتطبيقها وإذا كانت هذه الإستراتيجية قد اعتبرت أن القيد الرئيسي على عملية التنمية يتمثل في وجود الأسواق أي في ناحية الطلب وأهملت القيود من ناحية العرض أو افترضت عدم وجودها، فإن فشل هذه الإستراتيجية في الدول النامية يصبح أمراً وارداً، إذ أنه في هذه الدول – التي يتسم، جهازها الإنتاجي بضعف مرونته – قد تحدث قيود واختناقات من جانب عرض عناصر الإنتاج أو عرض السلع الوسيطة التي تستخدمها

الصناعات في المراحل النهائية للإنتاج، خاصة وأن التوسع المتزامن للصناعات العديدة قد يخلق نقائض للوفورات الخارجية نتيجة تنافس هذه الصناعات على الموارد المتاحة من المهارات والخبرات ورأس المال والموارد الأخرى.

والتاريخ الاقتصادي يكشف النقاب عن أن النمو الاقتصادي لم يتخذ شكل نمو جميع القطاعات في نفس الوقت كما أن التنمية الاقتصادية لم تتخذ سبيلها عن طريق التوسع المتزامن لعديد من الصناعات الاستهلاكية.

استراتيجية النمو غير المتوازن

تجد هذه الاستراتيجية إطارها الفكري في كون الدول المتخلفة تفتقر إلى المقدرة الحقيقية على اتخاذ القرارات الاستثمارية، ومن هنا فإن النمو غير المتوازن يؤدي إلى الاقتصاد في استعمال هذا المورد النادر لدى البلدان المتخلفة، ويتحصل النمو غير المتوازن في انطلاق بعض قطاعات الاقتصاد القومي في طريق النمو وما يستتبع ذلك من حض القطاعات الأخرى على النمو.

ومن هنا فإن السياسة الإنمائية يجب أن تركز الجهد على عدد محدود من القطاعات أو الصناعات التي تتفوق على غيرها في الحض على القيام بالاستثمارات في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى؛ إذ أن تركيز

الاستثمارات في عدد محدود من المراكز الاستراتيجية للاقتصاد القومي يقضي إلى خلق سلسلة من الاختناقات واختلالات التوازن تؤدي بدورها إلى الدفع إلى اتخاذ قرارات الاستثمار، ويؤدى تقدم هذه المراكز الرئيسية إلى جذبها لبقية الاقتصاد القومي، وباقتصار تركيز الموارد على عدد محدود جداً من الصناعات أن الأنشطة التي يتم اختيارها كمراكز للنمو (أقطاب النمو) تتقدم بعض القطاعات على البعض الآخر حيث يصحب ذلك دائماً "ظاهرة اختلال التوازن" التي تأخذ شكل الطاقة الفائضة في القطاعات القائدة وشكل الضغوط والاختناقات في القطاعات التابعة.

وترتكز "إستراتيجية النمو غير المتوازن" على مفهوم الارتباط المتبادل بين المشروعات والصناعات المختلفة، ومن ثم الوفورات الخارجية النقدية وغير النقدية التي تتولد نتيجة لهذا الارتباط، فكل استثمار سيخلق فرصاً أخرى للاستثمار، وفي كل مرحلة تستفيد صناعة من وفورات خارجية تم خلقها بواسطة توسع سابق، وهي في نفس الوقت تخلق وفورات خارجية جديدة يستفيد بها آخرون.

وفيما يتعلق بكيفية بدء عملية التنمية ترى "إستراتيجية النمو غير المتوازن" أن التغير يجب أن يكون جذرياً وكبيراً ومفاجئاً حتى يفوت على

القوى المناوئة للنمو فرصة تجميع قواها، ومن هنا يتعين تركيز الدفعة القوية على عدد محدود من المشروعات والأنشطة التي تمثل "أقطاب النمو" وذلك للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة الكامنة في الاستثمار وللاستفادة من وفورات الحجم في هذه المراكز الإستراتيجية، ويترتب على توجيه الدفعة القوية بهذا الشكل خلق اختلال التوازن الذي يدفع عجلة عملية التنمية.

وتناقش "إستراتيجية النمو غير المتوازن" اختلال التوازن من ناحية مساره من خلال إطارين أولهما الاختلال في العلاقة بين مشروعات البنية الأساسية والأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة، وثانيهما الاختلال في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة.

وثمة وجهتا نظر بشأن الاختلال بين مشروعات البنية الأساسية ومشروعات الإنتاج، فوجهة النظر الأولى التي يتبناها "هيرشمان" ترى عدم التوازن لصالح أنشطة الإنتاج المباشر مع حدوث اختناق في عرض خدمات البنية الأساسية، فهذا الاختلال أقوى في دفع قرارات الاستثمار وخلق الحوافز لها إذ أن الضغط السياسي أقوى من توقعات الأرباح في اتخاذ قرارات الاستثمار.

ووجهة النظر الثانية ترى عدم التوازن لصالح مشروعات البنية الأساسية من خلال دور هذه المشروعات في تخفيض نفقة إنتاج الزراعة والصناعة، وحقيقة الأمر تتمثل في أن الاختناق قد يكون ذا فاعلية أكبر من "الفائض" من حيث دفع عجلات النمو واتخاذ قرارات الاستثمار، بيد أن الاختناق الدافع للنمو هو ذلك الاختناق الموجود في ظل علاقة مباشرة أو متكاملة، ناهيك عن كون الاستثمارات اللازمة للقضاء على هذا الاختناق ليست كبيرة للغاية.

أما الاختلال في نطاق الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة فيه -في نطاق تحديد الأولويات- التمييز بين قوة الدفع إلى الأمام وقوة الدفع إلى الخلف حيث تتمثل قوة الدفع إلى الأمام في قدرة الصناعة أو الاستثمار على خلق فرص الاستثمار في المراحل التالية للعملية الإنتاجية، أما قوة الدفع إلى الخلف فتتمثل في قدرة الصناعة أو الاستثمار على خلق الطلب وبالتالي السوق للصناعة التي دفع إليها، وتتحدد الصناعة القائدة أو القطاع القائد بذلك النشاط الذي يحتوى أكبر قوة دفع إلى الأمام وإلى الخلف في نفس الوقت، بيد أن هذه الإستراتيجية تعطى الأولوية للصناعة (أو النشاط) ذات قوة الدفع للخلف، باعتبار أن هذه القوة تقدم سوقاً واسعة للصناعات في المراحل السابقة للإنتاج، أما قوة الدفع للأمام فتقدم المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج للصناعات في

المراحل اللاحقة، ولا شك أن توافر السوق أقوى في آثاره من مجرد تقديم المادة الأولية أو مستلزمات الإنتاج.

وإذا كان "هيرشمان" يرى أن إستراتيجية النمو غير المتوازن تتم بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية، فإن الذين نادوا بهذه الإستراتيجية تعرضوا لانتقادات عديدة من جراء إهمالها قطاع الزراعة وعدم إسباغ الأهمية التي يستحقها عليه، لما يتسم به هذا القطاع من ضعف قوة دفعه للخلف، وإذا كانت الاختناقات والضغوط تلعب دوراً رئيسياً في هذه الإستراتيجية، إلا أنها لم تكن واضحة بشأن المقصود من الاختناقات أو تحديد نوع الاختناقات.

الفصل الرابع

التنمية والمؤشرات الاجتماعية

معايير اختيار المؤشرات الاجتماعية وصياغتها:

من أهم الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند اختيار المؤشرات الاجتماعية وصياغتها ما يلي:

(أ) القدرة على التعبير بالإنابة، بمعنى أن المؤشر الاجتماعي لا تنحصر دلالته في حدود الشيء الذي يقيسه مباشرة، وانما تتعدى ذلك للتعبير عن ظواهر أعم وأوسع. فالتغير في مؤشر مثل توقع العمر عند الميلاد لا يقصد به التعبير عن طول العمر في حد ذاته وانما يمكن أن يؤخذ قرينة على التحسن العام في الأحوال المعيشية بما في ذلك الأحوال الصحية والتغذوية والتعليمية ومستوى المدخل ... الخ

ولهذا فان المؤشرات الاجتماعية أغنى في المضمون وأقوى في الدلالة من الاحصاءات الاجتماعية.

(ب) المؤشر الاجتماعي لا يتضمن أية معلومات عن المجال الاجتماعي، بل هو ينصب على نوع معين من المعلومات، وهي المعلومات التي يمكن التعبير عنها بوحدات قياس معينة، وهذا لا يستبعد المعلومات النوعية أي المتصلة بالكيف، ولكنه يأخذ منها ما هو قابل للصياغة في صورة كمية.

(ج) اختيار المؤشرات عملية تتأثر بالنواحي القيمية والذاتية، بل أن مبودن يعتبرها "عملية سياسية" لأن المؤشرات سوف تظهر فقط الهموم الاجتماعية التي يعتبر طالب المؤشرات أو مصممها أن لها أهمية خاصة، وبالإضافة إلى الاعتبار القيمي أو الذاتي في تحديد الهموم الاجتماعية، فإن الاعتبارات القيمية أو الذاتية تتدخل أيضاً في اختيار وحدات القياس وأدوات القياس (متوسطات، معاملات تباين ... الخ)، والأوزان التي قد تستخدم في ترجيح المؤشرات، ويترتب على هذه الخاصية من خصائص المؤشرات الاجتماعية، أنها غير قابلة للتعميم بطريقة آلية على مجتمعات غير تلك التي صممت لها أصلاً.

(د) ينبغي أن تكون المؤشرات ملائمة أي ذات دلالة واضحة بالنسبة للهموم الاجتماعية التي تتصدى للتعبير عنها، وأن تكون كافية بمعنى أنها تتضمن القدر الضروري والكافي من المعلومات المناسبة للتقييم واتخاذ القرار، وهذه الخاصية تتضمن أيضاً افتراض تعبير المؤشرات ليس فقط عن الجوانب الاجمالية للظواهر الاجتماعية، بل وعن الجوانب التوزيعية أيضاً، بعبارة أخرى، يفترض أن تبرز المؤشرات قدرا من التفصيل والتقسيم في الظواهر ولا تقتصر على إجمالياتها، مثلا التقسيم إلى قطاعات أو أقاليم او

حسب السن أو حسب الجنس وما إلى ذلك حسب مقتضى الحال، ولكن هذا يثير قضية أخرى، وهي قضية العدد المناسب للمؤشرات، إذ أنه من المستحب أن يكون العدد أصغر ما يمكن تجنباً للمشاكل المرتبطة بتفسير عدد ضخم من المؤشرات واستخلاص نتيجة عامة منها، خاصة مع غياب أوزان صريحة لترجيح المؤشرات المختلفة.

(هـ) يجب أن تكون المؤشرات اقتصادية ، أي غير باهظة بالقياس إلى الأغراض التي ينتظر تحققها باستخدام هذه المؤشرات، ويتصل بهذا الاعتبار مسألة دقة المؤشرات وامكانية توفيرها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، فالدقة الشديدة قد لا تكون مطلوبة خاصة إذا كان سيترتب على محاولة توفيرها ارتفاع شديد في التكلفة أو تأخير كبير في تقديم المؤشرات لمتخذ القرار، ومن الأمور التي تؤدى إلى حصر التكلفة في نطاق معقول محاولة الاستفادة من الكم الكبير من البيانات التي يتم جمعها عادة لأغراض إدارية ولكن لا يتم تنظيمها وتجميعها على المستوى القومي ونشرها.

(و) وأخيراً يجب أن تكون المؤشرات مفهومة لغير المتخصصين، خاصة لمتخذي القرارات ومن يقومون بعمليات التحليل والمتابعة، أن هذا ضروري للأغراض العملية الخاصة بتحقيق الاستفادة من المؤشرات، وهو ضروري

من زاوية أخرى لها أهميتها وهي أن قابلية المؤشرات للفهم من جانب القائمين بعمليات التحليل والتقويم والمتابعة واتخاذ القرارات يساعد على قيام حوار فعال بينهم وبين مصممي المؤشرات، الأمر الذي يمكن أن يسفر عن تطويرات مفيدة في المؤشرات.

أمثلة للهموم الاجتماعية التي تعبر عنها المؤشرات الاجتماعية:

برغم تنوع تقسيمات الهموم الاجتماعية واختلاف الجوانب محل الاهتمام منها ومستوى تفصيلها من قائمة إلى أخرى من قوائم المؤشرات الاجتماعية العديدة التي أعدتها هيئات دولية واقليمية عديدة، فإن ثمة موضوعات مشتركة تغطيها هذه القوائم جميعاً، وهذه الموضوعات قريبة جداً من مجموعة مجالات الهموم أو القضايا الاجتماعية التي تتضمنها السلسلة المثال التي أعدها المكتب الاحصائي للأمم المتحدة، وهي:

١ـ السكان والأسرة وأهل الدار.

٢- التعليم والخدمات التعليمية.

٣- انشطة التكسب وغير النشطين اقتصادياً.

٤- الدخل وتوزيعه والاستهلاك والتراكم.

٥- الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهة الاجتماعية.

٦- الصحة والخدمات الصحية والتغذية.

٧- الاسكان والبيئة السكنية.

٨- النظام العام والأمان.

٩- استخدام الوقت.

١٠- وقت الفراغ والثقافة.

١١- التمايز والحراك الاجتماعيين.

وللمقارنة، نغطى هنا مجموعة الهموم الاجتماعية التي تتضمنها قائمة مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

١- الصحة

٢- التعليم والتعلم

٣- التوظف ونوعية الحياة العملية.

٤- استخدام الوقت والفراغ

٥- السيطرة على السلع والخدمات (توزيع الدخل والثروة).

٦ - البيئة المادية (الأحوال السكنية - مدى توفر الخدمات - تلوث البيئة).

٧- البيئة الاجتماعية (التماسك الاجتماعي)

٨- الأمان الشخصي (التعرض للمخاطر والتهديد)

وإذا كانت هناك هموم اجتماعية مشتركة في اغلب القوائم المتاحة، فإن اغلب المؤشرات تغفل عددا من الهموم الاجتماعية التي لا يمكن التهوين من شأنها مثل الحقوق السياسية والحقوق المدنية، والتمييز السياسي والاقتصادي، والمشاركة السياسية والاجتماعية، والنواحي المؤسسية والتنظيمية والتغيرات الهيكلية.

والى جانب القوائم العامة للمؤشرات الاجتماعية، قامت بعض الهيئات المتخصصة بإعداد قوائم بمؤشرات اجتماعية لغرض محدد مثل متابعة مدى التقدم نحو أهداف معينة في مجال الصحة، أو في مجال التغذية، أو في مجال الاصلاح الزراعي والتنمية الريفية، أو التغذية بالنسبة لوضع المرأة.

من المؤشرات الاجتماعية إلى مؤشرات التنمية:

من الثابت تاريخياً أن حركة المؤشرات الاجتماعية قد ظهرت أول ما ظهرت في دول متقدمة (رأسمالية في البداية، ثم انضمت اليها الدول الاشتراكية فيما بعد)، وقد تركت هذه المنشأة بصمات واضحة على مفاهيم المؤشرات ومحتواها، فقد ظلت المؤشرات محصورة داخل اطار مفهوم الرفاهة الاجتماعية أو مستوى المعيشة أو نوعية الحياة، ومع أن هذا الاطار قد يكون ملائما للدول المتقدمة التي تملك نظما اجتماعية مستقرة نسبياً، إلا

أنه يعتبر اطار ضيقا للغاية من منظور دول العالم الثالث ذات النظم الانتقالية غير المستقرة، والتي مازالت تمر بمرحلة تحولات اجتماعية، أو يتعين عليها أن تمر بمثل هذه المرحلة من التحولات الاجتماعية من اجل اطلاق قوى النمو من مكامنها، أضف إلى ذلك عاملا آخر يدعو إلى اختلاف الاطار المفهومي للمؤشرات لينتقل بنا من المؤشرات الاجتماعية إلى المؤشرات التنموية، ألا وهو اختلاف موقع دول العالم الثالث عن موقع الدول المتقدمة في التقسيم الدولي للعمل، وهذان الأمران -واقع التحولات الاجتماعية أو ضرورة حدوث مثل هذه التحولات للتحرر من التخلف، والموقع المختلف في نظام العمل الدولي - يؤديان بطبيعة الحال إلى فرق واضح في نوعية الهموم التي تشغل هاتين المجموعتين من دول العالم.

١- من الهموم الاجتماعية إلى الهموم التنموية:

إذا كانت هموم الدول المتقدمة تنحصر في رفع مستوى الرفاهة وتحسين الأحوال المعيشية في إطار نظمها الاجتماعية القائمة، فان مثل هذه الهموم غير قابلة للتعميم على دول العالم الثالث أو على الأقل لا تكفي للتعبير عن مشكلاتها الرئيسية، فالقضية الأساسية في دول العالم الثالث هي أن التنمية الجديرة بهذا الاسم غير ممكنة في إطار النظم الاجتماعية القائمة، وفي اطار

النظام الحالي لتقسيم العمل الدولي وفى حدود الموقع الذي تحتله تلك الدول في هذا النظام، بعبارة أخرى فإن حدوث تغييرات هيكلية في النظام الاقتصادي الاجتماعي وتحقيق قدر من الانسلاخ من النظام الراهن لتقسيم العمل الدولي لفك الروابط مع النظام الرأسمالي العالمي تعتبر شروطاً ضرورية من أجل التحرر من التبعية ومن تحرير الطاقات البشرية والمادية الكفيلة بإنجاز التنمية.

ومن ثم فهناك حاجة موضوعية لتوسيع مفهوم الهموم الاجتماعية ليشمل مثل هذه الهموم -التغيرات الهيكلية وفك الروابط والاستقلال الاقتصادي والاعتماد على النفس وما اليها- إذا أردنا أن تعكس المؤشرات حقيقة مدى تقدم قطر من الأقطار النامية على طريق التنمية.

اذن اختلاف ظروف الدول النامية عن ظروف الدول المتقدمة يحتم عدم الاقتصار على مفهوم مستوى المعيشة في صياغة مؤشرات التنمية ويوجب التوسع كي تعبر المؤشرات عن جملة التغيرات الهيكلية المطلوبة لإكساب الاقتصاد أساساً متينا للنمو الذاتي المستقل ولتهيئة فرص أفضل لإشباع الحاجات الإنسانية، وادراج التغيرات الهيكلية ضمن الهموم التي يجب أن تعبر عنها مؤشرات التنمية مطلوب لسبب آخر، أي خلاف كونها شرطاً

ضروريا لإنجاز التنمية، وهذا السبب يتعلق بعنصر الزمن، حيث لا يتوقع حدوث تحسن كبير في مستوى المعيشة إلا بعد فترة كافية لظهور نتائج التغيرات الهيكلية.

ومن امثلة الهموم الواجب أن تشملها مؤشرات التنمية ما ورد في دراسة ضمن مشروع جامعة الأمم المتحدة عن "اهداف وعمليات ومؤشرات التنمية" ففي هذه الدراسة التي أجراها ميلز قسمت الهموم التنموية على النحو التالي:

١- فك الروابط مع النظام الرأسمالي العالمي.

٢- تحقيق السيطرة الاجتماعية على عملية الإنتاج.

٣- زيادة إنتاجية العمل.

وفي دراسة قامت بها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا؛ قسمت الهموم التنموية إلى ثمانية أقسام هي:

١- السكان.

٢- الموارد البشرية (شاملاً التوظيف والتعليم والقدرات الفنية والتنظيمية).

٣- التحديث.

٤- الدخل والنمو الاقتصادي.

٥- الاعتماد على الذات.

٦- التعاون الافريقي.

٧- الصحة.

٨- الرفاهة.

وفي الدراسة التي قام بها هذه الدراسة للجنة الاقتصادية لإفريقيا تم توزيع المؤشرات على المجالات التالية:

١- اشباع الحاجات الأساسية (وتشمل الصحة والتغذية والتعليم والثقافة والإسكان).

٢- المشاركة في التنمية (وتشمل التوظف وتوزيع الدخل والمشاركة الشعبية).

٣- الأمن القومي (وتشمل الاعتماد على الذات قطرياً أو التحرر من التبعية الغذائية والتكنولوجية والمالية والاقتصادية والثقافية والامن الاجتماعي والبيئي).

٤- الأداء الاقتصادي.

٥- الاعتماد الجماعي على الذات.

٦- الظواهر السكانية.

٧- التبعية المعلومية (أي في مجال المعلومات).

٨- هموم ذات أهمية قومية خاصة.

وفي دراسة أخرى عن المؤشرات القطرية للتنمية العربية تم تحديد عشرة مجالات لمؤشرات التنمية:

١- الوفاء بالاحتياجات الأساسية (وهي تشمل الصحة والتغذية والتعليم والثقافة والإسكان والتنقل والاتصال).

٢- المشاركة في التنمية (فرص العمل، توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات).

٣- تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات (في مجالات الغذاء والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية).

٤- التعاون العربي.

٥- الأداء الاقتصادي شاملاً الاطار المؤسسي للإنتاج، وهيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي والقضاء على تبديد الموارد).

٦- الأمن الاجتماعي والسلامة العامة.

٧- صيانة البيئة.

٨- التطورات السكانية.

٩- تطوير قاعدة المعلومات.

١٠- قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة.

لاحظ أيضاً أن مفهوم مستوى المعيشة الواجب الأخذ به عند صياغة مؤشرات التنمية يختلف عن المفهوم المعمول به في قوائم المؤشرات الاجتماعية للدول المتقدمة. ففي المراحل الأولى للتنمية حيث مستوى المعيشة بالغ الانخفاض وحيث تفتقر قطاعات عريضة من السكان إلى الحد الأدنى اللائق من ضرورات الحياة؛ تحتل مسألة اشباع الحاجات الأساسية للسكان أهمية بالغة. أما عندما يرتفع مستوى المعيشة ويتحقق الأغلبية السكان مستوى معقولاً من اشباع الحاجات الأساسية، كما هو الشأن في البلاد المتقدمة؛ فإن الاهتمام يتحول من الحاجات الأساسية إلى ما أسماه درفنوفسكي "الحاجات الأعلى" من هنا اهتمام قوائم المؤشرات الاجتماعية بمسالة وقت الفراغ والإمكانات المتاحة لاستغلاله، ومسألة نوعية العمل وظروفه (حيث فرص العمل متوفرة وحيث تتكفل نظم التأمينات المختلفة بتعويض العمال عن دخولهم في أوقات البطالة).

٢- مبادئ عامة لصياغة مجموعة مؤشرات للتنمية:

إن معايير اختيار المؤشرات الاجتماعية وصياغتها؛ قابل للانطباق على مؤشرات التنمية أيضاً، ومن ثم يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

(أ) ترتيباً على ما سبق ذكره من وجوب تغطية مؤشرات التنمية للتغيرات الهيكلية بمعناها الواسع، وعدم اقتصارها على موضوع مستوى المعيشة، ومن وجوب تناول وسائل التنمية ومدخلاتها جنباً إلى جنب مع أهدافها وغاياتها؛ يصبح من الضروري عدم الاقتصار على مؤشرات الغايات أو النتائج ويكون من المنطقي إضافة مؤشرات الوسائل أو المدخلات. وان هذين النوعين من المؤشرات ليسا متنافسين، وإنما هما يتكاملان لإظهار الصورة الحقيقية للجهد التنموي في أي وقت من الأوقات، والاقتصار على مؤشرات النتائج قد يعطي صورة مضللة لجهود التنمية.

(ب) يتصل أيضاً باتساع دائرة المؤشرات وشمولها لموضوعات لم تكن أصلاً محل قياس من جانب أجهزة الإحصاء، أو ليس من السهل اخضاعها للقياس الكمي، أو – إذا أمكن القياس – التوصل إلى مقياس عام يحيط بمختلف جوانب الظاهرة؛ أنه لن يمكن الاكتفاء بمؤشرات الوقائع أو الاحداث، وسيكون من الضروري للالتجاء أيضاً إلى مؤشرات الرأي أو المؤشرات الذاتية. فقد لا يكون هناك بديل للنوع الأخير من المؤشرات عندما يتعلق الأمر بمتابعة مدى التقدم في مجالات مثل مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، أو مدى شعور المواطنين بالأمان في حياتهم، أو مدى التحسن في

نوعية المواد الثقافية التي تبثها محطات الإذاعة والتليفزيون وتنشر في الصحف والمجلات والكتب.

وبرغم أن مخاطر عديدة تحيط باستخدام مؤشرات الرأي وتجعل نتائجها عرضة لتأويلات متباينة إلا أن هناك مجالاً واسعاً لتقليل هذه المخاطر من خلال التدقيق في تصميم استطلاعات الرأي والعينات التي تغطيها.

(جـ) رأينا أن ثمة اجماع على أن المؤشر الاجتماعي ليس كائناً منعزلاً؛ يمكن النظر إليه منفرداً وأن الأصل أنه عضو في كيان أكبر قد يكون نموذجاً للنظام الاجتماعي أو نظاماً للمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات، وفي اعتقادي أن نفس الشيء ينطبق على مؤشرات التنمية. فمن الواجب أن تصمم مؤشرات التنمية استرشاداً بنظرية للتنمية تحدد العلاقات بين الوسائل والغابات؛ بحيث تحمل في النهاية على نظام للمؤشرات. ولكن هذا مطلب عسير حيث لا توجد نظرية دقيقة ومتفق عليها للتنمية تمكن من صياغة نظام للمؤشرات.

(د) وهذه النقطة تقودنا إلى نقطة أخرى خاصة بتفسير المؤشرات. فطالما أن المؤشرات تشكل فيما بينها مجموعة متكاملة ومتناسقة، فينبغي أن يتم تفسير أي مؤشر في إطار السياق العام لمجموعة المؤشرات. ذلك أن

الاستخدام الجزئي ومحاولة التوصل إلى نتائج بناء على حركة مؤشر أو حتى مجموعة فرعية من المؤشرات دون النظر إلى المؤشرات الأخرى التي تتكامل معها أو تلقي أضواء إضافية عليها؛ قد يوقعنا في نتائج مضللة وأخطاء فادحة.

ولا يمكن أيضاً الاكتفاء بمؤشرات الأداء الاقتصادي للقول بحدوث تنمية؛ بل يجب أيضاً النظر في المؤشرات الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك لا يمكن استنتاج قيام تكامل إقليمي بمجرد ملاحظة أن ثمة انتقال كبير للمال والعمال فيما بين أقطار الإقليم، ومن الواجب النظر في المؤشرات الدالة على كيفية استخدام هذه الموارد، وبالتحديد هل يتم استخدامها في مشروعات تخدم التنمية الإقليمية أم في مشروعات تكرس التنمية القطرية وتزيد التكامل مع النظام الرأسمالي العالمي.

(هـ) يحبذ عدم التوسع في عدد المؤشرات. فالقصد من مؤشرات التنمية هو تقييم عملية التنمية في مجملها وفي جوانبها الرئيسية، وهذه مهمة مختلفة عن التقويم والمتابعة التفصيلية لما يحدث داخل كل قطاع أو كل نشاط، ولهذا فليس هناك ما يمنع من تكوين مجموعات فرعية لمؤشرات خاصة بالغذاء والزراعة أو بالصحة أو بالتعليم؛ يسمح فيها بقدر كبير من الخوض في التفاصيل. أما مجموعة المؤشرات "المركزية" اللازمة لتقويم مجمل النشاط

التنموي؛ فيجب أن تتجنب الافاضة في المسائل التفصيلية وتقتصر على الإحاطة بالجوانب العامة ذات الأهمية، وتبرز أهمية تدنية عدد المؤشرات من إنه كلما زاد عدد المؤشرات كلما أصبح من الصعب تفسيرها واستخراج نتيجة عامة منها خاصة في غياب أوزان صريحة متفق عليها لترجيح المؤشرات المختلفة.

(و) كما سبق ذكره بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية؛ ينبغي أن تصاغ مؤشرات التنمية بغض النظر عن مسألة توفر البيانات. ذلك أن التقيد بما هو متاح من بيانات لن يؤدي إلا إلى مجموعة معينة للمؤشرات لا تكفي بأية حال لتحقيق الغرض الأصلي وهو متابعة مدى التقدم في مجال التنمية بمعناها الشامل، وبرغم إنه قد لن يتيسر في المراحل الأولى تركيب كل المؤشرات المطلوبة؛ إلا أن مجرد البدء بالمؤشرات "النظرية" أو "المثالية" يشكل قوة دافعة لتطوير البيانات، وبالتالي لتوفير بيانات ما كانت تتوفر لو قنع مصمم المؤشرات بما هو متاح من البيانات.

الفصل الخامس

التكنولوجيا والتنمية

في

الدول النامية

التكنولوجيا والعالم الثالث

تعني كلمة تكنولوجيا (Technology) كما استخدمت في إنجلترا في القرن السابع عشر دراسة المهارات النافعة. أما اليوم، وخاصة في سياق التنمية؛ فقد تحدد استخدامها لكي تضم الطرق الفيزيقية لصياغة الأمور وانجازها، وأيضاً تحديد كيف الإنتاج، وبرغم ذلك تعتبر التكنولوجيا شيئاً أكثر من مجرد أداة أو عملية فيزيقية؛ لكونها تضم السياق الثقافي للعمليات والأدوات، ولهذا السبب بالتحديد تضمن نقل التكنولوجيات خلال التاريخ بكامله أكثر من مجرد نقل المصنع أو الآلات؛ حيث تضمن الانتشار المعقد وغير المنظم للأفكار والقيم، ومن الطبيعي أن تنعقد دراسة الانتشار بسبب الأصل المستقل للأفكار والأساليب في مناطق مختلفة.

وحتى فترة حديثة في التاريخ الإنساني، تميز هذا الانتقال، حينما وقع، بخاصيتين أساسيتين. فهو أولاً يتضمن الأدوات وأشكال الطاقة ذات الوجود المكتمل من حيث نموذجها. وثانياً يتحقق الانتشار ببطء وهو في ذلك يرتبط بحركات البشر بين المجتمعات المحلية المتماثلة بصورة ملحوظة من حيث الحاجات والثروة والتجهيز المادي، ومع ذلك فقد تغيرت الاختلافات المادية والثقافية بين المجتمعات اليوم بصورة جذرية؛ يتضح ذلك من أن الاختلاف

بين الأمم المتطورة وأقطار العالم الثالث أكثر من أي مكان آخر، وإن كان مدى الزمن قد تغير أيضاً فقد أصبح الاتصال في العالم الحديث أكثر سرعة، وأصبح كل مجتمع الآن معرضاً للقيم والأفكار والعمليات الفيزيقية التي تمثل كل مكان آخر على وجه الأرض. ومن ثم يمكن نقل المصنع والآلات؛ بل ويمكن تأسيس الإنتاج المادي في أي مكان في العالم خلال شهور أو أسابيع أو أيام، وقد أدى انفجار المعلومات؛ الذي كان له تأثير بدرجات متفاوتة؛ على كل أنحاء العالم إلى جعل كثير من سكان الأقطار النامية على وعي بفقرهم المادي؛ بالمقارنة بالوفرة المادية للشعوب الأخرى، ومن ثم فقد ولد ذلك لديهم رغبات جديدة.

ويعتبر ارتباط الفقر النسبي؛ الذي تم التحقق من وجوده حديثاً بالتكنولوجيا البدائية؛ أحد الفروض السائدة التي بدأت تتغير ببطء؛ حيث أصبح من السهل بل ومن الواضح منطقياً أن تتبنى افتراضاً آخر يتعلق بأن نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى المجتمع الفقير نسبياً يؤدي إلى تأسيس النمو والتنمية واشباع الطموحات الجديدة التي تم اكسابها بصورة تلقائية، وإن كانت التجربة في عدد من أقطار العالم الثالث قد اثبتت أن الأمر ليس على هذا النحو دائماً.

إذ ينبغي التحقق أولاً من عدم وجود تناقض تكنولوجي شديد الوضوح بين الأقطار الفقيرة والأقطار الأكثر وفرة فمثلاً مازالت العربة التي يجرها الثور موجودة في إيطاليا وبافاريا، تذكرنا بحقيقتين بسيطتين سوف تثبتها أكثر الملاحظات سببية، منها أن الاختلافات الإقليمية بين معظم أقطار الوفرة ذاتها في استخدام الآلات - والتي تعتبر التكنولوجيا أكثر جوانبها وضوحاً قد تكون شديدة بنفس حجم الاختلافات بينها وغيرها من الأقطار بالإضافة إلى ذلك نجد أن معظم هذه الاختلافات الإقليمية لها جذورها في الثنائية الريفية – الحضرية بدلا من ثنائية الفقر / الثراء، فليس هناك قطر يمتلك تجانساً تكنولوجيا، حيث تؤدى الاختلافات الإقليمية في مستويات التكنولوجيا، وفي المتوسط الفردي للدخل، وفي متوسط الاستفادة من الطاقة إلى التباين الإقليمي.

وحتى في السياق الحضري، كما هي الحال في وسط هونج كونج وجزيرة لانتاو Lantau تعكس المتطلبات والحاجات التكنولوجية المختلفة مواقف متنوعة ومتميزة، إذ يتطلب توفير مستوى معيشي ملائم في وسط هونج كونج، حيث تتميز المنطقة بالصعوبة والكثافة السكانية العالمية، الاستفادة من تكنولوجيا البناء وتنظيم التخطيط الذي يختلف كلياً عن تلك التي ارتبطت بسياق السوق والمشروعات الصغيرة لمعظم السكان، هذا على حين يبقى

النسق التقليدي للإعاشة والتجمع الحضري للصيادين والفلاحين وأصحاب الحرف في لانتاو أقل تأثراً بالتجديد التكنولوجي.

أولاً: مظاهر التكنولوجيا

تحتوى التكنولوجيا، حتى في أكثر المعاني تحدداً على الآلات من أجل الحياة والإنتاج والإسكان والمجاري والاتصالات أو كثير من العناصر الأخرى، وحينما تكون الحياة أكثر تعقيدا من الناحية الوظيفية، كما هي الحال في المواقف الحضرية والصناعية، فإننا نجد أن المتطلبات التكنولوجية على هذا النحو أيضا أكثر تعقيداً، وحينئذ، تتضمن أحد المشكلات الهامة التي تواجه البلاد النامية في الوقت الحالي كنتيجة للزيادة الهائلة في التحضر، التكيف الثقافي للجيل الأول من سكان المدينة الذين يجدون أنفسهم قد انتقلوا من النزعة الوظيفية البسيطة لقرى الفلاحين إلى آلية حياة المدينة الدقيقة والمعقدة، وربما كانت ظواهر الصدام الثقافي وغرس التكنولوجيا في غرس سياقها في حاجة إلى الدراسة في مجال دراسة التحضر والاستقرار إذا أردنا أن يكون النمو الحضري في الأقطار النامية شيئاً مساعداً على الإنتاج.

إذ ينبغي علينا التسليم، بأن النماذج التقليدية للنقل التكنولوجي مازالت تحدث، ومن ثم أصبح من الصعب التمييز بين الإبداع التكنولوجي المحلى

عن مجرد التكيف المؤقت، الذي يمكن أن يؤدي في أسوأ الحالات إلى خنق التنمية المحلية المستقلة، ففي جنوب تركيا يستخدم السمكري، كحرفى قروى يمارس حرفته بأساليب تقليدية تماماً، محور عجلة مهجور يتكامل مع جهاز تعشيق متباين، وإطارى عجلة قديمة، وبعض أطوال من السلاسل وسيور الجلد، لكى يبنى بها مضخة مياه فعالة يديرها الحيوان، ويمكن ملاحظة أمثلة هذا النوع في الأقطار المتطورة، وهي تطرح السؤال:

هل هذه هندسة خلاقة أم مجرد سمكرة؟ وحينما نفحص الحالات المتعلقة بالتوفير المخطط والمتعدد لعوامل الانتاج الجديدة التي مازال واضحاً إنها على مستوى بسيط فإننا نسلم بأن العناصر ذات الأهمية لنجاح النقل التكنولوجي يمكن أن تقع في إطار الدافع، والإدراك، فخلال الخمسينات ركزت الحكومة في مالطة على سياسة تربط بين الرفاهية الاجتماعية (من خلال التوسع في استهلاك اللبن) والرفاهية الطبية (بالقضاء على الحمى المتموجة الموجودة في لبن الماعز الطازج، والتنمية الزراعية (الاستفادة المحسنة من الموارد وإمكانية الاستفادة الفعالة من الماشية) واستوردت قطيعا كبيراً من ماشية الفريزيان من السلالة الممتازة، ووزعت هذه الأبقار الصغيرة في مقابل المقايضة مع قطعان الماعز المالطية، وذلك استنادا إلى افتراض

أن ذلك قد يرفع المعايير التكنولوجية لماشية الزراعة، وبرغم ذلك لم تساير دوافع وقدرات مربى قطعان الماعز سياسة الحكومة، إذ لم يستطع من تسلموا الماشية، على أساس من خبرتهم، أن يفهموا أن هذه الأبقار الصغيرة وعجولها، باعتبارها نتاجاً لتكنولوجيات تلقيح وتغذية غريبة، فإننا نجدها كائنات عضوية حساسة ورقيقة، ومن ثم فلم تيسر دافعيتها، أو إنتاج اللبن بأقل قدر من الغذاء المتطلبات الحقيقية، ومن هنا كانت النتائج مدمرة، بل غالباً كانت شديدة الوضوح، حيث لوحظت عجول الفريزيان تحاول بلا أمل أن تغذى نفسها على الصبار الشوكي.

ولا يرتبط نقل التكنولوجيا، سواء في شكل معدات أو طموحات استهلاكية بالإنتاج فقط إذ نجد طلبا قويا في الأسواق الآسيوية، وغرب أفريقيا من قبل السكان على المستوردات من سلع الاستهلاك التي تعتبر نتاجاً للتكنولوجيات الحديثة (والتي تتزايد بسرعة كبيرة مثل زيادة المنتجات التكنولوجية الأخرى لمصانع تنقية المياه والعقاقير الواقية التي تخفض معدلات الوفاة)، ومن الممكن أن يفرض ذلك ضغوطاً كافية على الميزان التجاري بحيث يشجع على تأسيس صناعات إحلال الواردات.

ويسبب ذلك بلا شك العملية الوحيدة لنقل تكنولوجيا التصنيع، بيد أن الوجود النسبي للمادة الخام موضع الاهتمام بالإضافة إلى حاجة المستهلك قد أدى إلى قدر واضح من التصنيع السريع لصناعات الخزف والنسيج البسيطة، ولما كانت مثل هذه الصناعات توفر فرص العمل الكثيرة نسبياً ولا تتطلب إنفاقات عالية من سلع رأس المال المستوردة أو المواد الخام، فإنها أصبحت ذات جاذبية بالنسبة للحكومات، حيث غالبا ما تصبح هذه التأسيسات ناجحة، لأن التكنولوجيات التي تتطلبها تقع بين الحرف والعلم المستند إلى المهارات، وفضلا عن ذلك، ولنفس السبب بالتحديد، فإن هذه الصناعات يمكن أن تكون أكثر نجاحاً في توفير الحاجة للسلع على المدى القصير منها في الإسهام في التقدم التكنولوجي.

وتعتبر التكنولوجيات الأكثر إلحاحاً، وأساساً الأكثر إنتاجاً للنمو الدينامي، هي التكنولوجيات الأكثر صعوبة من حيث تأسيسها بسبب ندرة المهارات ورأس المال وضيق السوق المحلى، وحينها يصبح المال ميسراً بوفرة لشراء المصانع والخبرات، فإنه من الممكن أن تظهر تجديدات تكنولوجية بصورة ملحوظة، فمثلا تؤسس الكويت واحداً من أكثر المراكز تقدماً في العالم للزراعة في الماء، في حين يعتبر المشروع الزراعي للسعودية العربية في

عين هارادة Ain Haradh المنعزلة متقدم تكنولوجيا من حيث تصميمه ومن حيث غرابته عن محيطه مثل مشروع توليد كهرباء الصحراء الذي مازال محافظاً على وجوده.

ثانياً: التكنولوجيا المتوسطة

يعتبر رأس المال في الأقطار النامية نادراً بصورة عامة، ومن ثم يصبح هو أساس المشكلة، لأن تكنولوجيا الأقطار المتقدمة، تكنولوجيا كثيفة من حيث رأس المال ولكنها غير موفرة لفرص العمل، وتناقض هذه الظروف بصورة مباشرة تلك الظروف السائدة في معظم الأقطار النامية، حيث يستهلك نقل مثل هذه التكنولوجيا المتقدمة معظم رأس المال النادر والمكلف بالنسبة للأقطار النامية، ويقدم فرصاً صغيرة للعمالة في أقطار تعتبر البطالة أو العمالة المنخفضة من المشكلات الحادة، وقد تم التسليم بهذا الموقف ومتضمناته خلال الستينات، وارتباطاً بذلك تحققت الحاجة إلى تكنولوجيا جديدة، حيث تطورت كوسائل للعون الذاتى، وكتكنولوجيا يمكن أن تقدم باعتبارها سهلة من حيث الاستعمال والصيانة، ويمكن أن تستند إلى المصادر والمهارات المحلية، وتعتبر هذه التكنولوجيا الأقل تقدماً أكثر مناسبة للعمليات ذات المدى القصير والتي تقع بين الحرف التقليدية والتكنولوجيا المتقدمة ذات

الطبيعة الآلية الصدفة، ومن ثم أصبحت تستحق تسميتها بالتكنولوجيا "الوسيطة" وتعد التكنولوجيا الوسيطة تكنولوجيا أكثر ملاءمة حيث العمل متوفر ورأس المال نادر، وإذا سلمنا حقيقة بهذه الظروف، فإنها يمكن أن تصبح التكنولوجيا الأفضل برغم كونها أقل احتراما وذات طبيعة من الدرجة الثانية من حيث جودتها، ومن ثم فهي أقل جاذبية بالنسبة لبعض المخططين، وفى السنوات الحديثة تقدمت الحركة الداعية لانتشار التكنولوجيا الوسيطة، ونتج عن ذلك توفير الأدوات والمحاريث المصنوعة محلياً لفلاحة الأرض، والمعدات لدرس وفرز القمح والفول السوداني، ثم جهاز الطحن اليدوي، والوسائل الجديدة لتخزين المياه، وإنتاج المعدات الصناعية البسيطة من الخشب والمعادن، وتشمل منتجات التكنولوجيا من هذا النموذج في الهند الأحذية والدراجات ومصابيح الإضاءة الكهربائية وآلات الخياطة.

ويعتبر ذلك جوهر الإسهام الذي يمكن أن يسهم به نقل التكنولوجيا في التنمية، إذ لا يكفي استيراد التكنولوجيا الكاملة إذا هي بقيت سحراً غريبا، ويصبح عبور الفجوة الهائلة لعدم الإدراك التكنولوجي مهمة تنموية رئيسية، حيث ينبغي استخدام التكنولوجيا المنقولة من النموذج الأساسي، التصوري أو التنظيمي، حتى يصبح من الممكن تحقيق النقل المنتج للتكنولوجيات

الأخرى، ويعتبر ذلك أكثر من قضية سوسيولوجية أو نظامية بسيطة أو عادية، كما نعلم من خلال معدلات النجاح والسرعة التي تحققت في حلها.

وأخيرا فقد تحدثت وزيرة التعليم المالطية بأسى عن افتقاد قطرها للقدر اللازم من الأشخاص المدربين أكثر من المحامين، الأطباء، القساوسة، ورجال الإدارة، وقد كانت نفس الشكوى موجودة منذ قرن في مالطة من قبل الشخص الذي أدار التعليم حينئذ، وتعزى أسباب هذا الموقف الثابت إلى صغر حجم السكان المعينين وتاريخ التبعية السياسية الطويل، بيد أن هذه العوامل بالإضافة إلى كل تلك العوامل الأخرى التي منحت مالطة خصوصية متميزة، لها جذورها العميقة في التركيبات الجغرافية في الماضي والحاضر حتى أنه لا يمكن اجتثاثها بواسطة تغيير نظامي، حيث مازال التغير من التأكيد على التعليم العام إلى التأكيد على تدريب قوة العمل يتطلب تحديد أهداف التدريب، إذ سوف تستمر فاعلية الأساس المادي وعوامل التوزيع، بالإضافة إلى كم متشابك من الحقائق والقوى البيئية في عديد الاختلافات في الفرص الاقتصادية لعقود كثيرة قادمة وقد لا يشجع الخوف من البطالة بعض نماذج الاستثمار في التكنولوجيا الكثيفة من حيث رأس المال في بعض المواقف كما هي الحال في صناعة الاتصال في الهند، ومع ذلك، ففي الهند أيضاً، في

البنجاب أدى تأسيس تكنولوجيات محاصيل جديدة إلى تشجيع كل من الميكنة والطلب على العالة الريفية، وهنا يمكن أن نوضح أن النجاح في نقل التكنولوجيا الملائمة يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى للعمل وزيادة فرص العمالة، فقد أدت زراعة الأرز على المدى الطويل في كاماراجو Camargue الفرنسية خلال الخمسينات إلى الإنتاج التجاري من خلال تكنولوجيا الري وميكنة بعض عمليات الإنتاج؛ وهذا بدوره ضاعف إلى حد كبير الطلب على العمل اليدوي من أجل استزراع الشتلة، وهو الطلب الذي أشبع من خلال العمال الأسبان المتعاقدين.

وليست هناك قاعدة بسيطة قد تلائم مثل هذه الحالات، إذ من المحتمل أن يؤدى تغيير أو نقل التكنولوجيات إلى إنتاج بطالة مثيرة، سوف يتغير مداها بالنظر إلى الإمكانيات والظروف الإقليمية، حيث تتمثل القاعدة الوحيدة في أنه ينبغي أن تزيد الاستفادة من المصادر الأساسية، أو ينبغي أيضا أن تساعد على النمو في القطاعات الأخرى، وبذلك يصبح نقل التكنولوجيا أكثر إمكانية حينما يكون التقدم بطيئا لكنه مؤكدا، فمن النادر أن تكون القفزات الكبيرة إلى الأمام ناجحة، واليوم، ينبغي الموافقة على اعتبار المحاكاة التكنولوجية غير الناقدة وغير المدركة لمجتمعات الوفرة من قبل المجتمعات الأقل نموا أصبح

حقيقة حياة، إذ يعتبر اختيار التكنولوجيات الأكثر ملاءمة مهمة أساسية لاستراتيجية التخطيط، غير أن النجاح أو بالأحرى الموافقة على محاولة نقلها تعتمد على تقدير الواقع الجغرافي، وهو التقدير الذي يبدأ من التحليل وحتى المصادر الأساسية، إذ يحتاج ذلك إلى الاستناد على فهم حقيقة بسيطة تؤكد أن أي نقل للتكنولوجيا يتضمن شعباً بعينه في أماكن بعينها.

الفصل السادس

التنمية واستراتيجية الحاجات الأساسية

استراتيجية للاحتياجات الأساسية:

أدى اخفاق النمو الاقتصـــادي في الأعوام الأخيرة في تحســـين قدر أفقر السـكان وحظهم من الحياة إلى حمل كثير من الاقتصـاديين وقادة الحكومات على الاعتقاد بـأهمية الاجراءات المباشـــرة في تلبية احتياجات الســـكان الأساسية، وفي هذا الصدد تمت صياغة مقترحات متعددة، وعلى الرغم من أنه لا يوجد نص قويم واحد لاســـتراتيجية للاحتياجات الأســـاســـية، فإن الصياغات الموجودة المختلفة يجمع بينها عدد معين من السمات المميزة.

وثمت جانب لسياسة للاحتياجات الأساسية هو أن الاحتياجات الأساسية التي يتم اختيارها على هذا النحو لا تشمل فقط متطلبات مادية، ولكن أيضا متطلبات أخرى ذات طابع سيكولوجي، بل ذات طابع عاطفي، وهكذا فإن الحاجة إلى الاستقلال، وإلى الحرية، وإلى الأمن، وإلى المشاركة في صنع القرار، هي حاجة أساسية بنفس قدر الحاجة إلى الصحة والأغذية والمأوى، غير أن المناقشات حول الاحتياجات الأساسية كانت تتركز في المقام الأول على الاحتياجات المادية، وعلى السبل الممكنة لإشباعها، وعلى الرغم من أنه لا يوجد أي توافق وطيد في الرأي بين أنصار هذه الاستراتيجية، فإن

الكثيرين منهم يتفقون على الاعتراف بأن الأغذية والمأوى ومياه الشرب والصحة والتعليم هي لب هذه الاحتياجات الأساسية وجوهرها.

وتشكل الأفكار القليلة السابقة، في الوقت الحاضر، العناصر الجوهرية لمذهب الاحتياجات الأساسية، غير أن عددا كبيرا من الأسئلة مازال دون إجابة، مثل تلك المتعلقة باختيار الاحتياجات التي ينبغي إشباعها، وتمويل هذه الاستراتيجية وتنفيذها، وعلاقتها بالسياسات ذات التوجه نحو النمو، ويسلم كثيرون من أنصار هذه الاستراتيجية صراحة بأنه مازال هناك الكثير الذي ينبغي عمله، وبأن نهجهم لا يمكن حتى الآن أن يوفر أي حل إعجازي خارق، وفي حال عدم وجود مذهب معرف بوضوح ومعروض بصورة شاملة، يكون من الصعب بطبيعة الحال تحليل محتواه، ومع ذلك من الهام أن نؤكد على أن نهج الاحتياجات الأساسية، بالنسبة لمؤيديه، يحيط بما هو أكثر من اهتمام حكومي بالفقراء، فهو يؤيد التدخل المباشر من جانب السلطات العامة لضمان بلوغ أهداف معينة محددة مسبقاً لصالح فئات اجتماعية نوعية.

كيف يتم اختيار الاحتياجات الأساسية

النقد الرئيس الذي يستهدف استراتيجية للاحتياجات الأساسية هو أن تعريف هذه الاحتياجات ذاتي، وهكذا لا يمكن أن يتم إلا من جانب الأفراد

المعنيين، بل إن بعض النقاد يجادلون بأن الحكومات، دعك من المخططين أو المنظمات المعاونة، لا يمكن أن تنصب من نفسها قضاة ذوى سيادة، وأن تقرر للسكان المعنيين الاحتياجات الأكثر أهمية بالنسبة لهم، واستنادا إلى هؤلاء النقاد فإن التدخل الحكومي لن يؤدي إلا إلى عرقلة الحركة الحرة للسوق التي ما زالت أفضل إلهام لتفضيلات السكان، وكذلك الأداة الأكثر ملاءمة للإشباع الفعلي لاحتياجاتهم.

إن هذا النزاع حول المبادئ يبدو في غير مكانه وفي غير زمانه، ذلك أن زماننا ليس بالزمان الذي يوضـــع فيه أنصـــار التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية وخصومه في مواجهة بعضهم بعضاً، كل جانب يحاول أن يدعم مواقف لا تقل جموداً عن مواقف الجانب الآخر، ومع وجود قبول يكاد يكون عاماً لدولة الرفاهية في البلدان الرأسمالية المتقدمة، فقد أفسحت هذه الحجج الطريق لاتجاه أكثر براجماتية، فقلة من الناس اليوم يمكن أن تختلف على أن للحكومة دوراً تقوم به، ليس فقط في الحياة الاقتصـــادية للأمة، بل كذلك في إشباع احتياجات اجتماعية معينة، فالفكرة التي أساسها أن تقرر السلطات الحكومية في بلد ما أن احتياجات معينة هي احتياجات أساسية، ونتيجة لذلك تشـرع في إشـباعها إلى أبعد حد ممكن، ليسـت أكثر غرابة بالنسـبة لي من

حقيقة أن حكومات معينة تقرر مبدأ التعليم المجاني والإلزامي، أو تقيم نظاماً للتأمين الاجتماعي، وعندما تواجه الحكومة بعدد معين من الاحتياجات - ولا أحد ينكر أن هذه الاحتياجات مثيرة في العالم الثالث - يكون السؤال الأكثر أهمية هو أي الجهات (الحكومة، المجتمعات المحلية، القطاع الخاص، إلخ) تكون أقدر من غيرها على تلبيتها والإجابة على هذا السؤال لا يمكن إلا أن تكون براغماتية، وينبغي أن تكون ذات طابع نوعي بالنسبة لكل من هذه الاحتياجات.

ومن ثم فإن فكرة التدخل الحكومي إذا لم تكن بداهة بغيضة، فإن آفاق التدخل تثير بالفعل مشكلات متعددة، أولاها هو اختيار الاحتياجات التي ينبغي إشباعها، فكلما تعددت التدخلات الحكومية - ويوجد منها الكثير في استراتيجية للاحتياجات الأساسية - كثرت الاختيارات التي ينبغي أن تتم بين مطالب متنافسة، وازدادت أهميتها، وإذا لم تعد تفضيلات الناس و"إشارات" السوق هي الأدلة التي تستخدم لتخصيص الموارد، أو على الأقل لم تعد هي الأدلة الوحيدة، فكيف ستقرر الحكومة، و "عند الحد"، ما إذا كان ينبغي أن تنفق ١٠٠ دولار على الصحة، أو توريد المياه، أو الاسكان؟ والمشكلة ليست مجرد مشكلة أكاديمية، إذ لا يوجد بالنسبة لكل نوع من الاحتياجات أي

مستوى، أدنى معين من النفقات، وحتى إذا اتفقنا جميعاً على أن الصحة هي احتياج أساسي، فإن ذلك لا يقول لنا ما هو الحد الأدنى الذي يجب أن نكرسه لهذا القطاع: هل نخطط على أساس أن تكون لدينا ممرضة لكل ١٠٠٠ من السكان أو كل ٥٠٠٠؟ أو أن تكون لدينا مستشفى لكل ٥٠٠٠٠ شخص أو ١٠٠٠٠٠؟

وينبغي التسليم بأن السوق لا يكون باستطاعتها، في بعض الأحيان، أن توفر بصورة فعالة سلعاً أو خدمات معينة، وفي حالات كهذه قد يكون من الأصوب أن تصبح الحكومة أو السلطات المحلية مسؤولة عنها، غير أنه في حالات أخرى تكون السوق عادة هي الأكثر قدرة على تلبية الاحتياجات، وبوجه عام فإن افتقار أناس معينين إلى الاسكان، أو إلى الأغذية الكافية ليس مرجعه أن السوق عاجزة عن الامداد بهذه الضروريات، وإنما مرجعه أن الفقراء لا تكون لديهم الدخول الكافية للحصول عليها، وفي هذه الظروف قد يكون من الأبسط محاولة رفع دخول الفئات الاجتماعية المعنية (ويفضل عن طريق زيادة قدرتهم الانتاجية، أو عن طريق تحويلات الأموال إذا لم يكن ذلك ممكناً)، وأن يترك لهم أن يقرروا كيف ينفقون هذه الدخول، وهذا الحل

لا ينبغي أن يكون تصوره مقتصرا على الحالات التي يكون فيها للإمداد بالسلع أو الخدمات في صورة عينية مزايا ثابتة.

وفضلا عن ذلك فإنه مهما تكن المعونة التي تحصل عليها البلدان النامية خلال الأعوام القادمة، فإنه ينبغي لهذه البلدان أن تضمن هي نفسها في نهاية الأمر تمويل التكاليف المتكررة لمثل هذا البرنامج إذا ما أريد لها ألا تظل إلى الأبد معتمدة على مساعدة العالم الخارجي، ولن يكون ذلك ممكناً إلا إذا نمت قدرتها الاقتصادية، وهو ما يتطلب بدوره أن توجه نسبة كافية من استثماراتها نحو زيادة الإنتاج. وهذه المشكلة تثير مسألة التوافق بين استراتيجية الاحتياجات الأساسية والنمو الاقتصادي السريع.

ولكن الضعف الرئيسي في جميع المؤلفات التي تناولت الاحتياجات الأساسية يتعلق بوسائل تنفيذ استراتيجية كهذه. إن فكرة انتاج جميع السلع والخدمات اللازمة لضمان مستويات معيشة كريمة للمعوزين، وتزويدهم بها مباشرة، هي بالتأكيد فكرة جذابه. ولكن المشكلات الهائلة – الاقتصادية والإدارية، ومشكلات الإمداد والتموين، وفي المقام الأول المشكلات السياسية – التي ينطوي عليها تنفيذ مثل هذا البرنامج نادراً ما تناولتها دراسة ما. كما أن الإشارات إلى خبرات بلدان معينة، ابتداء من كوبا إلى ولاية كيرالا

الهندية، ليست كافية، مهما تكن أهميتها، إذ مازلنا نفتقر إلى دراسات محددة تقضي إلى اقتراحات نوعية.

وتتعلق المشكلة الأولى التي يثيرها تنفيذ هذه الاستراتيجية بإنتاج السلع اللازمة لاستهلاك أفقر السكان. ولنطرح الأمر في عبارات بسيطة: هل يمكن لاقتصاد انخرط حتى الآن في صنع السيارات وأجهزة تكييف الهواء لأقلية صغيرة أن ينتج دراجات ومواقد تعمل بالحطب لأغلبية السكان؟ يبدو أن الشرط الأول هو إعادة توزيع الدخل لتعديل هيكل الطلب. ولكن التعديل الجذري للنظام الإنتاجي سيكون ضرورياً أيضاً، وهذا بدوره سيتطلب استخدام أدوات معينة (ضريبية وإدارية وقانونية الخ) لتشجيع إنتاج السلع الضرورية، وعدم تشجيع إنتاج السلع الكمالية.

وثمت مشكلة أخرى هي توصيل السلع والخدمات المنشودة إلى السكان المستهدفين. وهذه المشكلة ترتبط إلى حد معين بالمشكلة السابقة، فشركة لتوريد المياه اعتادت تركيب أنابيب المياه في المدن لن تنتقل بين عشية وضحاها إلى حفر الابار في القرى. ولكن توجد مشكلات أخرى ليست أقل صعوبة: كيف سيمكننا ضمان توصيل الأغذية (أو مواد البناء أو المضخات اليدوية) إلى آلاف القرى المعزولة في هذه البلدان؟ كيف سيمكننا إيجاد

وتدريب الممرضات والمعلمين الضروريين؟ وفي المقام الأول كيف سيمكننا تنظيم المستفيدين أنفسهم بحيث يشاركون مشاركة كاملة في هذه البرامج؟ من الواضح أن مشاركة السكان هي الشرط الضرورية لنجاح مثل هذه الاستراتيجية، فمن غير هذه المشاركة ستتوقف المضخات اليدوية عن العمل، ولن تجد المدارس أسباب بقائها واستمرارها، وستظل المستوصفات مهجورة. وكما نعلم فإن هذه المشكلة – التي ربما كانت أصعب المشكلات جميعاً – قد سببت بالفعل إخفاق كثير من البرامج الحكومية في العالم الثالث.

وبهذه المشكلة الأخيرة ترتبط مسألة إسهام المستفيدين في تمويل هذه البرامج. ويفترض أنه من غير المرغوب فيه أن يكون توريد السلع والخدمات للفقراء مجانياً تماماً. ففي المقام الأول كثيراً ما بينت الخبرة أنه إذا لم يشارك المستفيدون في برنامج ما (بنقودهم أو عملهم أو بمساهمة نوعية، فسرعان ما يفقدون اهتمامهم ويكون الإخفاق حليف البرنامج. وفضلاً عن ذلك فإنه على ضوء ضخامة الاحتياجات التي يتعين تلبيتها، وقيود الميزانيات الحكومية، يكون من الضروري دائماً حشد موارد السكان إلى الحد الأقصى بغية تقليل الاسهام المالي من جانب الحكومات إلى أدني مستوى ممكن. وفي هذا المجال ستكون الحلول على الأرجح حلولاً نوعية بالنسبة لكل بلد، وربما

حتى بالنسبة لكل برنامج. وعلى الرغم من ذلك فإنه سيكون من المرغوب فيه إجراء دراسات لمشكلات البلدان الأخرى وخبراتها لتوضيح بعض الخيارات الممكنة.

الاحتياجات الأساسية والنمو:

تمكننا تقديرات البنك الدولي، على الرغم من مصداقيتها المحدودة، من أن نرى أن برنامجاً للاحتياجات الأساسية ستكون له تكلفة عالية تماماً، وأن الفصل بصورة تحكمية بين الاحتياجات المتنافسة سيكون ضرورياً. وفضلاً عن ذلك فإنه عند بداية تنفيذ برنامج كهذا على الأقل، سيكون من الضروري، بسبب القدرة الإدارية التقنية المحدودة للجهاز التنفيذي المسئول، إجراء خيار بين الأولويات المختلفة.

وكما أشير آنفاً فإن عمليات الاختيار يمكن أن تكون صعبة، ومعايير الاختيار غير جديرة بالثقة. ومع ذلك فثمة نوعان من المعايير تبدو لهما بالفعل أهمية كبيرة: هما كثافة الاحتياجات أو أهميتها، وتأثير التدابير المتوخاة على الإنتاجية. ومما لا شك فيه أن كلا النوعين يصعب تناوله.

وينطوي معيار كثافة الاحتياجات على الاختيار بين الأولويات الذي أشرت إليه بالفعل (هل سيحقق دولار واحد ينفق على التعليم "إشباعا" أكثر مما

يحققه دولار يستثمر في الإسكان؟)، وكذلك على الاختيار بين الفئات المستهدفة (هل هذه الفئة الاجتماعية أكثر احتياجاً من تلك الفئة؟). وفي كلتا الحالتين نجد أن المؤلفات في الاحتياجات الأساسية لم تلق حتى الآن الكثير من الضوء على هذه المشكلات.

ولما كان التبرير لاستراتيجية للاحتياجات الأساسية هو القضاء على أكثر اشكال الفقر تطرفاً، فإن هذه الاستراتيجية ينبغي أن تكون ذات موقف مشايع للريف وللزراعة، وهو توجه مازال يندر أن نجده في مؤلف يتناول هذا الموضوع، ومن الواضح أنه إذا كان ٨٥ في المائة من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، فإن الحرب ضد الفقر ينبغي أن تبدأ في الريف وإن الزراعة يجب أن تكون محور هذه المعركة.

كما أن استخدام معيار الأثر على الانتاجية ليس أقل صعوبة، فالنظرية الاقتصادية للتنمية كانت لفترة طويلة جدا تقتصر على تصور ميكانيكي للإنتاجية، فكل ما هو استثمار ـ بالمعنى التقليدي للمحاسبة القومية ـ كان يعتبر إنتاجياً (فيما عدا الاسكان)، على حين أن النفقات الاستهلاكية والإسكان كانت، بحكم التعريف أيضاً، غير إنتاجية، غير أن الاقتصاديين أخذوا يدركون بالتدريج أن لنفقات استهلاكية معينة تأثيرا على الإنتاجية، ولقد بينت

الدراسات الاحصائية أن التعليم ليس وحده الذي يحدث تأثيرا هاما على إنتاجية أفقر العمال، وإنما يحدث مثل هذا التأثير أيضاً تحسين الأحـوال الغذائيـة والصحية.

وفي هذه الظروف أصبح التمييز بين النفقات الإنتاجية والنفقات غير الإنتاجية أقل وضوحاً، وقد أصبح ممكنا أن أعلن ـ كا فعل كثيرون من أنصار استراتيجية الاحتياجات الأساسية ـ أن "الاستثمار في الإنسان" يمكن أن يزيد الإنتاجية ومن ثم يعجل بالنمو الاقتصادي، غير أن الواقع أكثر تعقيداً بعض الشيء، وقد يكون من المغري، وإن يكن من الخطأ، أن نعتقد أن كل نفقة استهلاكية في حد ذاتها تكون إنتاجية، فإلمام عامل ما بمبادئ القراءة والكتابة، أو تمتعه بصحة أفضل، لن يجعله أكثر إنتاجية إذا ما كان، مثلا، دون عمل، فضلا عن أنه حتى إذا كانت جميع النفقات الاستهلاكية إنتاجية إلى درجة معينة، فإنه مازال يتعين أن نعرف أي النفقات لها الأثر الأكبر على الإنتاج.

ولذلك فإن مسألة التناقض (أو على العكس، مسألة التقارب) بين استراتيجية للاحتياجات الأساسية، وسياسات موجهة نحو النمـو لا يمكن أن تسوى بمثل هذه السرعة، وقد رأينا آنفا أنه لا توجد أية علاقة متبادلة واضحة بين توزيع الدخل ومعدلات النمو، فما يؤثر على سرعة النمو ليس توزيع

الدخل في حد ذاته، بقدر ما هي الطريقة التي يتم بها هذا التوزيع، وبالمثل فإن ما يترتب على استراتيجية للاحتياجات الأساسية من آثار على النمو الاقتصادي سيتوقف بلا شك على مضمون هذه الاستراتيجية وعلى التدابير النوعية التي تنفذ، وفي هذا الصدد تبين خبرات بلدان متعددة أنه بالنسبة للحكومات التي تسعى إلى تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها يمكن أن ينطوي إغفال أهمية الانتاجية على مخاطر جسيمة للغاية.

خبرات بعض البلدان

وكما نعلم فإن الحكومة الصينية كانت تعطي الأولوية لتنمية القطاع الريفي حيث يعيش ٨٥ في المائة من السكان، فالتحول إلى الجماعية في الزراعة خلال "القفزة الكبرى إلى الأمام" جعل فريق الإنتاج، الذي يتكون من حوالي ثلاثين أسرة، هو الوحدة الأساسية للإنتاج والمحاسبة، كما أن إيجاد صلة مباشرة، داخل هذه الأفرقة، بين جهد كل عامل وحصته في الإنتاج قد أسهم بالتأكيد في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي؛ وينطبق الشيء نفسه على نظام الأسعار الذي كان يوجه بصورة منتظمة لصالح الزراعة والقطاع الريفي.

فضلاً عن أن برامج العمال الزراعيين التي نفذت على نطاق هائل كانت أداة مفيدة في تخفيض البطالة، وأن الاستثمارات في البنية الأساسية كانت

عاملا آخر في تحسين الإنتاجية الزراعية، وأخيرا فإن إنشاء خدمات أساسية في قطاعي التعليم والصحة جعل باستطاعة الصين أن تبلغ مستويات في مجال الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة وتوقع الحياة (متوسط العمر) لم تبلغها بلدان كثيرة ذات دخول أعلى للفرد.

وعلى نقيض ذلك فإن خبرتي سري لانكا وتنزانيا قد تكونان حالتين أولي فيهما اهتمام كبير جداً لإشباع احتياجات الرفاهية، واهتمام غير كاف للإنتاجية، وتعد منجزات سري لانكا في القطاع الاجتماعي مثيرة بوجه خاص، فبين عامي ١٩٤٦ و ١٩٧٩ ارتفع توقع الحياة من ٤٣ إلى ٦٦ عاماً، على حين هبطت وفيات الأطفال من ١٤١ إلى ٤٩ للألف، وانخفض معدل المواليد الخام من ٢٠,٢ إلى ٧,٠ لكل ألف، وفي الوقت نفسه أرتفع معدل الالمام بالقراءة والكتابة من ٥٨ في المائة إلى ٨٥ في المائة، ومعدل القيد في المدارس من ٤١ في المائة إلى ٩٤ في المائة، أما معدل نمو السكان، الذي بلغ معدلاً عالياً حوالي عام ١٩٥٣ مقداره ٢,٨ في المائة، فقد انخفض إلى ١,٧ في المائة في السبعينات، وإذا قارنا سري لانكا ببلدان لديها دخل مماثل للفرد، يكون توقع الحياة فيها أعلى مرة ونصف مرة، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة فيها أعلى بحوالي ثلاث مرات، ومعدل وفيات الأطفال ربع مثيله في

هذه البلدان، ومعدل المواليد نصف ما يمكن أن تفضي مقارنة من هذا القبيل إلى توقعه، ومن بين جميع البلدان التي لديها دخل للفرد أدنى من ٣٠٠ دولار، فإن سري لانكا لديها أكبر عدد من أسرة المستشفيات للفرد، وتعتبر مشكلات سوء التغذية فيها أقل حدة بكثير منها في أي هذه البلدان بلد من هذه البلدان.

ومع ذلك فقد تحققت هذه النتائج بتكلفة عالية، ففي الستينات كان حوالي نصف النفقات الجارية للحكومة يذهب إلى البرامج الاجتماعية، وأساساً إلى قطاعي التعليم والصحة، وإلى دعم أسعار الأغذية والنقل، وكان دعم أسعار الأغذية وحدها يقتضي ما بين ٥ و ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي السبعينات برز في المقدمة ذلك التناقض بين المستوى العالي للنفقات الاجتماعية ومواصلة النمو الاقتصادي الثابت.

وخلال الأعوام الستة التي أعقبت حصول تنزانيا على استقلالها في عام ١٩٦١ كان زعماؤها ينتهجون سياسة لا تختلف كثيراً عن تلك التي اتبعتها غالبية البلدان الأخرى، غير أنه في عام ١٩٦٧ حدد إعلان آروشا أولويات جديدة: فأصبحت الاشتراكية، والتنمية الريفية، والاستقلال الذاتي على المستويين الوطني والمحلي، والتعليم، والنمو الاقتصادي، المحاور الرئيسة

لبرنامج اتبع باتساق منذ ذلك الحين، وبعد ذلك بخمسة عشر عاماً لم يكن الشك يرقى إلى التحسينات التي طرأت على القطاعات الاجتماعية، فتوقع الحياة ارتفع إلى ٥٢ عاماً، وهو توقع اعلى من المستوى الأفريقي، وكان ثلثا السكان يلمون بالقراءة والكتابة، وكان باستطاعة ٤٠ في المائة من السكان الحصول على مياه الشرب، وبينما ظل مستوى الناتج القومي الإجمالي للفرد منخفضاً، فإن معدل نمو الناتج القومي الإجمالي جدير بالاحترام حقاً بالنسبة لبلد شرع في تنفيذ برنامج لتغيير هيكلي رئيس، وهكذا فإنه لأول وهلة يبدو أن تنزانيا قد نجحت في أن تنفذ في آن واحد سياسة موجهة نحو النمو، وبرامج جذرية ترمي إلى تحسين مستويات السكان المعيشية.

وهكذا فإن مقارنة بين خبرات هذه البلدان الثلاثة تؤكد بوضوح أنه بينما يمكن التوفيق بين برامج القضاء على الفقر والنمو الاقتصادي العالي، فإن تنفيذ استراتيجية موجهة كلية نحو اشباع احتياجات السكان في مجال الرفاهية يمكن أن يكون على حساب النمو، كما يمكن إلى هذا المدى أن يكون موضع شك بسبب ما ينطوي عليه من خلل، وهكذا فإن الموازنة بين السياسات الاجتماعية والانتاجية، وهي أكثر من مجرد مسألة أكاديمية، تعد ضرورة

حيوية، كما أن المخاطر التي ينطوي عليها إغفال هذه الضرورة هي مخاطر حقيقية تماماً.

والأمر المرجح كثيراً هو أنه لا يمكن التوفيق بين استراتيجية للاحتياجات الأساسية وحتمية الانتاجية إلا إذا أعطيت الأولوية حقاً لزيادة القدرة الانتاجية لأفقر السكان، وبقدر ما ستضمن هذه الاستراتيجية نمو دخلهم واستهلاكهم، فإنها ستمكنهم من أن يلبوا احتياجاتهم الأكثر جوهرية، وبقدر ما ستسمح بزيادات في انتاجهم ومدخراتهم، فإنها ستؤدي أيضا إلى نمو اقتصادي ثابت ومتوازن، ولما كانت الأغلبية الساحقة من الفقراء تعتمد في معيشتها على الزراعة، فإن زيادة إمكانياتهم الانتاجية ستتطلب الإقرار الكامل بأهمية هذا القطاع، كما أن استراتيجية للاحتياجات الأساسية لا يمكن أن تكون فعالة وقابلة للاستمرار على المدى الطويل إلا إذا كانت تعطى أولوية عليا لزيادة القدرة الانتاجية للفقراء في القطاع الريفي.

قد يكون من العسير انكار أنه توجد في الزوايا أسباب كثيرة أدت إلى فكرة استراتيجية للاحتياجات الأساسية، ومن الواضح أن استراتيجيات التنمية في العقود الأخيرة لم توفق في تحسين قدر أفقر السكان وحظهم من الحياة، وأنه

لم يعد ممكنا اليوم التوصية بالانتظار في صبر وطول أنـاة إلى أن تتساقط آثـار النمو الاقتصادي رذاذا، فثمت حاجة إلى استراتيجيات مباشرة أكثر.

والحقيقة أنه بالنسبة لأفقر المزارعين يفترض أن السبعينات شهدت انخفاضاً في دخلهم الحقيقي، وثمت أسباب رئيسة لتلك النتائج المخيبة للآمال في مجال الزراعة، ومن بين أكثر هذه الأسباب شيوعاً عدم فعالية نظام حوافز الإنتاج، وعدم كفاية البحوث الزراعية، وجهود الإرشاد الزراعي، وعدم ملاءمة البنية الأساسية وأنظمة التسويق، وربما كان أكثر هذه العوامل المختلفة أهمية الآثار المعوقة للإنتاج التي ترتبت على هيكل للأسعار الزراعية أبقى عليها عمداً حتى وقت قريب عند مستوى منخفض كي لا يعود بالفائدة على كبار المزارعين ويؤدي إلى رفع أسعار الأغذية في المدن.

وشهدت السبعينات، مثلما كانت الحال في سري لانكا، تدهوراً في مستوى الاستثمار والادخار العام (والحقيقة أن الادخار العام أصبح سلبياً مع اقتراب منتصف العقد)، وفي هذه الحالة أيضاً كانت السرعة المفرطة في نمو النفقات الحكومية الجارية مسؤولة عن هذا التدهور في مستوى الادخار العام، وثمت عامل آخر هو أنه بينما كانت الأولوية تعطى بصورة فعالة للتنمية الريفية، فإن الجهود الرئيسة كانت تبذل في قطاعات اجتماعية مثل التعليم والصحة

وتوريد بإجراءات تؤدي مباشرة إلى تحسين مستويات المعوزين المعيشية فلن يقضي على الفقر في نهاية الأمر.

وفي هذا الصدد ينبغي أن تكون الأولوية لإعادة توجيه السياسات الحكومية نحو المحرومين، وهكذا فإنه ينبغي في بلدان كثيرة أن يعاد في داخل هذه القطاعات، توجيه نفقات الميزانيات الحكومية على البنية الأساسية والقطاعات الاجتماعية نحو هذه الفئات المعوزة، وينبغي أن تكون هناك نفقات أقل على التعليم الجامعي، ونفقات أكثر على المدارس الابتدائية، ونفقات أقل على مستشفيات المدن، ونفقات أكثر على العيادات الطبية في الريف، ونفقات أقل على تزيين الضواحي السكنية وتجميلها ونفقات أكثر على تحسين مدن الأكواخ.

ولكن، كما تذكرنا لجنة براندت، فإن "الجهود المحلية الرامية إلى تحقيق التنمية لا يمكن أن تقتصر كلياً على السياسات والبرامج المباشرة لمكافحة الفقر، وإنما ينبغي أن ينظر إليها داخل الإطار الأوسع لسياسات تعزيز ـ النمو السريع والتحويل الهيكلي السريع للاقتصاد" ويشكل التوفيق بين الحتميتين - النمو السريع والتوزيع العادل ـ مشكلة حقيقية لا يمكن الافلات منها، ويفترض أن جزءا من حل هذه المشكلة يكمن في إعطاء الأولوية، ضمن التدابير التي

تتخذ لصالح أفقر السكان، لتلك البرامج التي من شأنها زيادة إنتاجية هؤلاء السكان، فمثل هذه الزيادة في الانتاجية تبدو في الحقيقة ضرورة حتمية، سواء بالنسبة لفعالية استراتيجية للاحتياجات الأساسية أو لقابليتها للاستمرار.

الفصل السابع

التنمية ومشكلة الديون الخارجية

في الدول النامية

ما هو حجم الديون الخارجية للدول النامية والى أي مدى تزايد في السنوات الاخيرة؟ ... ما هي أعباء الديون الخارجية والى أي مدى تزايدت في السنوات الاخيرة؟ ... ما هو التوزيع الجغرافي للديون الخارجية؟ ... كيف يمكن مستقبلاً تجاوز أزمة الديون الخارجية؟

وسوف نحاول فيما يلي الإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها مما تستدعيه طبيعة هذا الموضوع.

أولاً: تزايد حجم الديون الخارجية:

تدل الاحصاءات على تزايد حجم الديون الخارجية للدول النامية عاماً بعد آخر ولا سيما، منذ بداية الثمانينات، ففي عام ١٩٨٠ كان حجم الديون الخارجية للدول النامية ٥٥٧ مليار دولار، وقد قفز الى أكثر من الضعف خلال سبع سنوات حيث بلغ ١١٩٠ مليار دولار عام ١٩٨٧، وخلال نفس الفترة زادت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي من ٢٥,٩٪ إلى ٣٨,٩٪، كما زادت نسبة الديون الى الصادرات من ١١٠,٠٧٪ إلى ١٧٣٪، وهذه النسب تدل على تزايد أعباء الديون الخارجية على اقتصاديات الدول النامية وبصفة خاصة ضعف قدرتها على مواجهة التزامات السداد،

وفي عام ١٩٩٤ بلغ حجم المديونية الخارجية للدول النامية حوالي ١٦٠٠ مليار دولار.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للديون الخارجية:

تدل البيانات الرسمية للديون الخارجية للدول النامية على أن أكثر مناطق العالم من حيث المديونية الخارجية هي أمريكا اللاتينية، تليها آسيا (عدا دول الشرق الأوسط)، ثم أفريقيا ثم دول الشرق الأوسط (عدا الدول المصدرة للبترول).

أما فيما يتعلق بالدائنين فإن الولايات المتحدة تشغل المركز الأول، تليها أوربا الغربية، ثم اليابان والدول المصدرة للبترول بالشرق الأوسط وأخيراً الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي سابقاً ودول أوربا الشرقية).

ثالثاً: تدهور شروط الاقتراض الخارجي وراء أزمة الديون:

يمكن القول أن عام ١٩٨٢ هو عام انفجار أزمة الديون الخارجية للدول النامية في شكلها الحاد، وكان المظهر الرئيسي لانفجار هذه الأزمة هو عجز الدول النامية (ولا سيما في أمريكا اللاتينية) عجزاً فعلياً عن سداد الديون، وفي تقديرنا أن السبب الرئيسي وراء انفجار هذه الأزمة هو تدهور شروط الاقتراض الخارجي، لقد شهدت الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٨٢ تدهوراً لم يسبق له مثيل في شروط الاقتراض الخارجي حيث تقلصت فترات

السماح، وهبطت آجال السداد، وهبط عنصر المنح، وارتفع سعر الفائدة على القروض من حوالي ٦٪ الى أكثر من ١٤٪ سنويا.

وعلى أثر انفجار أزمة الديون الخارجية في الدول النامية، بدأ حجم التمويل المتاح لهذه الدول في التناقص عاماً بعد آخر مما زاد من حدة المشاكل التي تواجهها الدول النامية.

رابعاً: الآثار الخطيرة لانفجار مشكلة الديون الخارجية:

إن انفجار مشكلة الديون الخارجية بالشكل الرهيب قد ترتبت عليه آثار خطيرة على اقتصاديات الدول النامية نستطيع أن نجملها فيما يلي:

١- إضعاف قدرة الدول النامية على الاستيراد بسبب ارتفاع معدل خدمة الدين ومن ثم ظهور ضغوط داخلية وآثار انكماشية في اقتصاديات الدول النامية.

٢- إضعاف قدرة الدول النامية على تكوين المدخرات حيث أن المبالغ التي تستخدمها لخدمة الدين هي موارد اقتصادية محلية.

٣- استنزاف الاحتياطيات النقدية للدول النامية نظراً لاضطرارها الالتجاء اليها لخدمة الدين.

٤- تزايد العجز في موازين مدفوعات الدول النامية بسبب تزايد أعباء خدمة الديون.

٥- تعرض بعض الدول النامية للضغوط الخارجية وبصفة خاصة من جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي واضطرارها في بعض الاحيان إلى الامتثال لما يفرضانه من شروط قد لا تناسب ظروف الدول التي طبقتها.

٦- اضطرار بعض الدول النامية إلى استخدام حصيلة ما تحصل عليه من قروض جديدة لسداد ما يستحق من أقساط وفوائد الامر الذي أدى إلى تدهور الانتقال الصافي للموارد الاجنبية لهذه الدول.

خامساً: مقدرة الدول النامية على خدمة ديونها الخارجية:

إن مقدرة أي دولة على خدمة ديونها الخارجية تتوقف على قدرة هذه الدولة على تدبير العملات الاجنبية اللازمة لمواجهة الالتزامات الناشئة عن الديون الخارجية أي أقساط الديون وفوائدها، وهكذا يمكن القول أن مدفوعات الديون الخارجية تمثل ضغطاً على الموارد المتاحة للاقتصاد القومي والتي كان من الممكن توجيهها للاستهلاك أو الاستثمار.

وسوف نحاول فيما يلي تحليل أهم العوامل التي تؤثر في مقدرة الدول النامية على خدمة ديونها الخارجية.

١- حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة:

لا شك أن حصيلة الصادرات تمثل المصدر الأساسي للعملات الأجنبية بالدول النامية، والمشكلة الأساسية في هذا الصدد هي التقلبات التي تتعرض لها حصيلة الصادرات في هذه الدول سواء في الاجل القصير أو الاجل الطويل، مما يؤدي إلى تذبذب مقدرتها على خدمة ديونها الخارجية.

٢- رؤوس الأموال الاجنبية:

إن رؤوس الأموال الاجنبية التي تنساب إلى الدول النامية سواء كانت في شكل استثمارات مباشرة أو قروض ومساعدات، تعتبر أيضاً مصدراً للعملات الأجنبية التي يمكن الاستفادة منها في خدمة الديون الخارجية، والواقع أن انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية يتوقف على العديد من العوامل بعضها يتعلق بالدول النامية ذاتها ولاسيما بالنسبة للاستثمارات المباشرة (مثل مدى توافر الاستقرار، مدى تشجيع الاستثمارات الاجنبية، ... الخ) وبعضها يتعلق بالدول المتقدمة (مثل حالة الدورة الاقتصادية، العلاقات الخاصة التي تربطها بالدول النامية، ... الخ).

٣- ترشيد الواردات المنظورة وغير المنظورة:

إن الدول النامية تستطيع بل يجب أن تخلق مصدراً آخر لزيادة حصيلتها من العملات الأجنبية ومن ثم زيادة مقدرتها على خدمة ديونها الخارجية وذلك عن طريق ترشيد الواردات ولا سيما بالنسبة للسلع الكمالية وشبه الكمالية.

٤- الاحتياطيات الدولية:

تشمل الاحتياطيات الدولية الذهب الذي تحتفظ به الدولة لدى البنك المركزي والعملات الأجنبية الموجودة لديها وقيمة الشريحة الذهبية لحصة الدولة لدى صندوق النقد الدولي، ويمكن الاعتماد على هذا المصدر لخدمة أعباء الديون في الحالات الطارئة فقط كحدوث عجز طارئ في حصيلة الصادرات مثلاً، ويجب على الدول النامية أن تعمل على تنمية هذه الاحتياطيات الدولية بحيث لا تقل عن حدود الأمان، وأن تعمل كذلك على تعويض ما قد ينقص منها حتى يمكن الالتجاء إليها في الظروف الطارئة.

٥- الاقتراض من صندوق النقد الدولي:

الواقع أن هذا المصدر لا يمكن الاعتماد عليه بصفة أساسية لخدمة أعباء الديون الخارجية وذلك لثلاث أسباب:

أ- الشروط الصعبة التي يفرضها صندوق النقد الدولي ولا سيما ضرورة تطبيق برنامج إصلاح اقتصادي صارم قبل السحب من هذه التسهيلات.

ب-وضع حد أقصى لما يمكن سحبه من هذه التسهيلات وهو حاليا ١٥٠٪ من قيمة حصة اشتراك الدولة العضو في الصندوق خلال سنة معينة أو ٤٥٠٪ من قيمة الحصة خلال ثلاث سنوات.

ج- التسهيلات التي يتم سحبها من صندوق النقد الدولي يتعين سدادها خلال فترة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات.

سادساً: محاولات مواجهة أزمة الديون:

كان من الطبيعي أن تسارع الدول المتقدمة (المقرضة) والمنظمات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بصفة خاصة) إلى محاولة احتواء هذه الأزمة.

نؤكد هنا أن هذه المحاولات لم يكن الهدف الاساسي منها معاونة الدول النامية على تخطى هذه الازمة بقدر ما كان انقاذ الاقتصاد العالمي من الاخطار التي باتت تهدده، وكذلك وبصفة خاصة انقاذ البنوك الدائنة في الدول المتقدمة ـ ولعل أكبر دليل على ذلك هو أن الاجراءات التي تم اتخاذها لم

تصل إلى الأسباب الحقيقية لأزمة الديون الخارجية وتحاول مواجهتها للقضاء على هذه المشكلة خلال فترة زمنية محدودة، ومن هذه الإجراءات التحسن الذي طرأ على شروط الاقراض حيث طالت فترات السماح، وزادت آجال السداد، وارتفع عنصر المنح، وانخفضت أسعار الفائدة.

وعلاوة على ما سبق فقد هبطت نسبة القروض قصيرة الأجل وارتفعت نسبة الديون طويلة الاجل وكذلك حصة صندوق النقد الدولي، ففي خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٥، هبطت نسبة ديون الدول النامية قصيرة الاجل من ٢٤,٤٪ إلى ١٥,٩٪، كما ارتفعت نسبة الديون طويلة الاجل من ٧٤,٣٪ إلى ٨٠,٣٪، وزادت حصة صندوق النقد الدولي من ١,٣٪ إلى ٣,٩٪.

سابعاً: كيفية تجاوز أزمة الديون الخارجية مستقبلاً:

رأينا في الفقرة السابقة أن المحاولات التي تمت حتى اليوم للتغلب على أزمة الديون الخارجية للدول النامية لم تنجح في تحقيق هذا الهدف لأنها لم تصل إلى الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة، وسوف نحاول في هذا الجزء وضع تصور لكيفية تجاوز أزمة الديون الخارجية مستقبلاً:

١ـ لا شك أن مسئولية مواجهة أزمة الديون الخارجية للدول النامية تقع بالدرجة الأولى على عاتق هذه الدول ذاتها، أما ما يمكن أن تقدمه الدول المتقدمة (الدائنة) والمؤسسات الدولية في هذا الصدد فأنه رغم أهميته ـ كما سنوضح فيما بعد ـ لا يعدو أن يكون عاملاً مساعداً.

وحتى تتمكن الدول النامية من مواجهة أزمة الديون الخارجية، فأن عليها أن تبادر بإعداد برنامج للإصلاح الاقتصادي الشامل، وأن تضع هذا البرنامج موضع التنفيذ بكل دقة.

وفيما يلي الخطوط العريضة لهذا البرنامج، وهو يرتكز على أربعة محاور رئيسية:

(أ) زيادة الانتاج:

ويشمل ذلك الانتاج الزراعي والانتاج الصناعي وانتاج الطاقة، فبالنسبة للإنتاج الزراعي يمكن زيادته عن طريق التوسع الأفقي أي استصلاح الاراضي، والتوسع الرأسي وذلك عن طريق الميكنة الزراعية، الارشاد الزراعي، انتقاء البذور الجيدة، القضاء على الحشرات والآفات، القضاء على الفاقد في مختلف المراحل، تحرير أسعار المحاصيل الزراعية، ... الخ.

أما بالنسبة للإنتاج الصناعي فيمكن زيادته عن طريق القضاء على الصعاب التي تواجه كلا من القطاع العام والقطاع الخاص.

وبالنسبة لإنتاج الطاقة، فأن الامر يستلزم ترشيد الاستهلاك الى أبعد الحدود، واستخدام نظام الاسعار التصاعدية، وحسن اختيار مصادر الطاقة الاقل تكلفة.

(ب) تعبئة الفائض الاقتصادي:

إذا كان الفائض الاقتصادي الفعلي في الدول النامية ضئيلاً، فأن الفائض الاقتصادي الممكن يفوق حجم الأول بكثير، ومن هنا يصبح على المسئولين بالدول النامية اتباع السياسات واتخاذ الاجراءات التي تسمح بتعظيم الفائض الاقتصادي، ومن هذه السياسات والاجراءات نذكر ما يلي:

١- ترشيد النفقات الحكومية ولاسيما ما يتعلق بالسفر للخارج والسيارات الحكومية والاثاث المكتبي واعلانات "النفاق" و ... الخ.

٢- ترشيد الاعفاءات الضريبية والجمركية.

٣- القضاء على ظاهرة التهرب الضريبي والجمركي.

٤- محاربة جميع أوجه الاستهلاك الترفى والبذخي.

٥- علاج مشكلة الاكتناز.

(جـ) تعظيم موارد الدولة من النقد الأجنبي:

ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق:

١- ترشيد الواردات عن طريق التعريفة الجمركية، وحظر استيراد السلع الكمالية، وكذلك السلع المتوافرة محلياً.

٢- تشجيع الصادرات السلعية عن طريق تسهيل وتبسيط الاجراءات، ومنح الحوافز المختلفة للمصدرين، ومنح المصدرين حرية التصرف في حصيلة الصادرات، ... الخ.

٣- تشجيع السياحة.

(د) تعديل سياسة الاقتراض:

ويقتضي ذلك أن تتوقف الدول النامية عن عقد قروض قصيرة الاجل سواء كانت في شكل تسهيلات موردين أو تسهيلات مصرفية حتى لا تزداد مشكلة الديون الخارجية تفاقماً في المستقبل بسبب ارتفاع سعر الفائدة لهذه النوع من القروض، علاوة على قصر مدة القرض وفترة السماح بما يمثل ضغطاً شديداً على موارد الدول النامية من النقد الأجنبي.

كما تقتضي سياسة الاقتراض الجديدة في الدول النامية أن يقتصر استخدام حصيلة القروض الجديدة على الأغراض الانتاجية دون الأغراض

الاستهلاكية وبذلك تزداد الطاقة الانتاجيـة للاقتصاد القومي ومن ثم يصبح من الممكن مستقبلاً خدمة أعباء هذه القروض من أقساط وفوائد.

وعلاوة على ما تقدم فـأنه من الضروري محاولة الحصول على أفضل الشروط وبصفـة خـاصة يراعى ألا تقل فترة السماح عن "فـتـرة التفـريخ" حتى تتوافر الموارد اللازمة لسداد القرض وفوائده.

هذا بالإضافة إلى ضرورة ايجاد هيئة مركزية تكون مسئولة عن كل ما يتعلق بالديون الخارجية بحيث تتوافر لديها كافة المعلومات، ولا يجوز التعاقد على قرض جديد قبل الرجوع إليها، ومن الطبيعي أن تراعي هذه الهيئة الحد الأقصى المسموح به للمديونية الخارجية.

إذا كانت مسئولية تجاوز أزمة الديون الخارجية للدول النامية تقع في المقام الأول على عاتق هذه الدول ذاتها كما أوضحنا ذلك بالتفصيل في الفقرة السابقة، فإن الدول المتقدمة (الدائنة) والمنظمات الدولية عليها أن تعاون الدول النامية على تجاوز هذه الأزمة.

والواقع أن تضخم الديون الخارجية إلى هذا الحد ليس هو المبرر الوحيد لاقتـراح إسقـاط جزء منهـا وإنما هناك مبررات أخـرى مثل ارتفاع أسعـار فوائد القروض، والمبالغة في أسعار السلع التي استوردتهـا الدول النامية من

الدول المتقدمة وقامت بسداد قيمتها من القروض، هذا علاوة على أن سداد الدول النامية لكامل القروض سوف يؤدى إلى اضعاف قدرتها إلى حد بعيد على الاستيراد من الدول المتقدمة مما ينعكس سلبيا على اقتصاديات هذه الدول الأخيرة، هذا بطبيعة الحال بالإضافة إلى الاعتبارات الانسانية والاخلاقية ولاسيما أن أقساما لا بأس بها من شعوب الدول المتقدمة (الدائنة) بدأت في الفترة الأخيرة تتعاطف مع الدول النامية من حيث ضرورة تخفيف عبء الديون الذي يثقل كأهلها.

إن المفاوضات والمساومات التي تمت حتى اليوم بين الدائنين والمدينين لتسوية الديون الخارجية للدول النامية قد تميزت بتكتل الدائنين وتفرق المدينين، ولذلك فأن الدول الدائنة تمارس ضغوطاً جماعية على كل دولة على حدة لتفرض عليها حلاً فردياً.

وفي تقديرنا أن تجاور ازمة الديون الخارجية للدول النامية مستقبلا يستدعى اتباع أسلوب المساومة الجماعية للدول المدينة.

أننا نعتقد أن هناك عوامل مشتركة بين الدول المدينة مما يبرر الالتجاء إلى أسلوب المساومة الجماعية، ومن بين هذه العوامل المشتركة تذكر ما يلي: مبدأ إسقاط جزء من الديون الخارجية، تخفيف سعر الفائدة، زيادة فترة

السماح، تأجيل سداد بعض الاقساط، زيادة المنح، تحسين شروط التجارة الدولية، تحسين وضع الدول النامية في صندوق النقد الدولي، ... الخ.

وعلى هذا الأساس أن حل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية يجب أن يتم في إطار دولي أي عن طريق عقد مؤتمر دولي يناقش مختلف جوانب هذا الموضوع الخطير، ويصل إلى مجموعة من القرارات التي يلتزم بها الدائنون والمدينون على حد سواء.

الخلاصة

١- إن معظم الدول النامية تلجأ إلى القروض الخارجية لسد الفجوة بين الموارد المحلية والاحتياجات الاستثمارية.

٢- تزايد حجم الديون الخارجية للدول النامية في السنوات الأخيرة بشكل رهيب.

٣- ترتب على تزايد مديونية الدول النامية آثار سيئة عديدة تعاني منها اقتصاديات هذه الدول أشد المعاناة.

٤- أصبحت معظم الدول النامية في وضع لا يسمح لها بالاستمرار في سداد الاقساط والفوائد في مواعيد استحقاقها.

٥- إن المحاولات التي بذلت حتى اليوم لم تنجح في حل أزمة الديون الخارجية لأنها لم تصل إلى جذور المشكلة.

٦- إن تجاوز أزمة الديون الخارجية مستقبلاً يستدعى أن تبادر الدول النامية بإعداد وتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، وعلى الدول الدائنة أن تعاون الدول المدينة في مواجهة هذه المشكلة، مع ضرورة اتباع أسلوب المساومة الجماعية للدول المدينة في مواجهة الدول الدائنة.

الفصل الثامن

المعوقات الاجتماعية للتنمية في مصر

المعوقات الاجتماعية للتنميـة في مصر

يمكننا أن نستنتج منطقياً أن الوضع الحالي للتنمية في الدول النامية هو نتاج طبيعي للتفاعل التاريخي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ولقد انعكس هذا التفاعل بوضوح على دول العالم الثالث.

وإذا ما انتقلنا الى المجتمع المصري فإننا نجد أن:

المجتمع المصري يتميز بأنه مجتمع انتقالي لم يتبلور فيه أسس إحدى النظم الاجتماعية ومن هنا فإن صفته هي تعدد التكوينات الاقتصادية والاجتماعية إلا أن هذا التعدد في الأشكال الاقتصاديـة والتنوع في الطبقات الاجتماعية القائمة، لا ينفي أن المجتمع أخـذ في التشكيل والنمو نحو اتجاهات اقتصادية واجتماعية محـددة سوف تفرض بالتالي وبالتدرج على المجتمع صورته النهائية وذلك لعدم تواجد الطبقات الرئيسية القادرة على تطوير المجتمع اقتصادياً سواء في اتجاه الرأسمالية أو الاشتراكية، مع تحول محور الثقـل الى الفئات الوسطى الاجتماعية.

ما زالت قضية التنمية تحتل موقعاً بارزاً يكاد يكون رئيسياً، في الصراع الفكري والسياسي الدائر في مجتمعنا بحكم عوامل عدة منها ما ينتمي إلى

الاقتصاد وآخر ينتمي إلى السياسة وثالث إلى الايديولوجية ورابع إلى تركيب المجتمع وخصائصه وهكذا.

وفي هذا سنحاول تتبع العامل الأخير ألا وهو العامل المجتمعي في أثره على التنمية وتأثره بها بصورة متبادلة.

إلا أننا في محاولتنا للتركيز على الجانب الاجتماعي للتنمية نجد أن هذا الاختيار السياسي والفكري تحكمه في النهاية رؤيـتـان أساسيتان للتنمية:

رؤية أولى:

ترى في التنمية عملية نمو متكامل لإنسان معين محـدد بانتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية، أي على عكس الرؤية السابقة وعلى وجه التحديد نرى في التنمية نمواً لإحدى الطبقات الاجتماعيـة على حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى وهي الرؤية التي سنحاول الكشف عن جوانبهما.

حول هاتين الرؤيتين تتعدد مداخل التنمية ومناهجها ومستوياتها ... الخ، التي ترجع في النهاية الى حتمية تبنى إحدى الرؤيتين بحكم انهما لا تنطلقان من مجرد مجال الاختلاف المذهبـي وانما هما يمثلان واقعين ونظامين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين متكاملين، لا يمثل الاختلاف النظري بينهما إلا أحد مجالات الصراع الاجتماعي الدولي بينهما.

وفي ضوء هذين المفهومين الأساسيين للتنمية (على المستوى الاجتماعي) يظهر اتجاهان في تفسير المعوقات الاجتماعية للتنمية:

أولهما: امتداد للرؤية الأولى للتنمية كعملية نمو متكامل للإنسان ككل بصرف النظر عن انتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية يرى أن المعوق الاجتماعي الاساسي للتنمية هو الانسان نفسه بطبيعته البشرية المتميزة وخاصة بعناصرها الثقافية والروحية التي تلعب الدور الرئيسي في دفع عجلة التنمية أو في ابطائها.

ثانيهما: امتداد للرؤية الثانية للتنمية كعملية نمو متكامل بشأن طبقة بعينها وعلى حساب طبقات اجتماعية أخرى، استنادا إلى أن امكانيات التنمية الشمولية لجميع أفراد المجتمع غير ممكنة في ظل الظروف الحالية لندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية أو بحكم الخبرة التاريخية لتجارب التنمية في الشعوب المختلفة والتي اثبتت أن التنمية كانت تتم دائما في اطار مصالح طبيعية معينة هي مصالح الطبقات المالكة لوسائل الانتاج في المجتمع، وان كان ذلك لم يمنع من حصول باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى على بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية وترى هذه الرؤية أن المعوق الاجتماعي

الأساسي للتنمية هو العلاقات الانتاجية بين طبقات المجتمع والممثلة في عناصر الملكية والدخل والاستهلاك وما إلى ذلك.

وبعبارة أخرى فإن الاتجاه الأول يرى أن المعوقات الاجتماعية للتنمية تتعلق بالقوى البشرية في المجتمع من حيث قدراتها الثقافية وامكانياتها التكنولوجية ومواردها الطبيعية.

أما الاتجاه الثاني فيرى أن المعوقات الاجتماعية للتنمية تتعلق بالعلاقات الانتاجية السائدة في المجتمع من حيث نظم الإنتاج والملكية والطبقات القائمة.

ولا شك أن لكل اتجاه مواطن ضعف وقوة، فكما تلعب الامكانيات الطبيعية والتكنولوجية والثقافية دوراً بارزاً في عملية التنمية وفي تحديد مسارها ومعدلاتها ومستقبلها، فإن العلاقات والنظم التي تحكم علاقات البشر ليست بأقل منها أهمية وخاصة في قدرتها على استغلال هذه الامكانيات واستخدامها على الوجه الأمثل.

وعلى أساس ذلك فإننا سنناقش كلا الاتجاهين من خلال تتبع معوقات التنمية في ظروف الواقع المصري المميز باعتبار أن هذا الواقع هو المحدد الأساسي الذي سيكشف لنا عن مدى صحة أي الاتجاهين او كليهما معاً أو

بصورة أخرى سيكشف عن المعوقات الرئيسية والثانوية التي تتعلق بعملية التنمية في مجتمعنا.

أولاً: المعوقات الخاصة بقوى الانتاج:

وهي المعوقات الخاصة بالإنسان من حيث قواه الطبيعية وامكانياته التكنولوجية وموارده الطبيعية، ولا شك أننا على مستوى هذا المجال نجد ما يلي:

أ) أن التنمية في أي مجتمع كان لا تتم بدون الإنسان فهو وسيلة التنمية الأساسية وهدفها النهائي، والانسان المصري من حيث نشاطه الاقتصادي يتركز عمله في مجالين من مجالات التنمية الاقتصادية المحدودة النمو والضئيلة الانتاجية بحكم طبيعتها وأعنى بهما مجال الزراعة حيث يعمل بها ٤٤/ من جملة القوى العاملة ومجال الخدمات حيث يعمل به ٣٦/.

وانعكاس هذا النشاط الاقتصادي على البناء الثقافي قيمياً وسلوكياً واضح في انتشار قيم التواكلية والقدرية والايمان بالخرافات، إلى جانب ظهور مظاهر التبعية والانقيادية والخضوع العاجز في سلوك غالبية سكان المجتمع، أو بمعنى آخر انتشار ثقافة الخدمة واضمحلال ثقافة الإنتاج.

وضعف القدرات البدنية والثقافية عند غالبية السكان بالنسبة لما يعانونه من امراض بدنية (سيطرة مرض البلهارسيا على غالبية سكان الريف. وثقافية (ضخامة نسبة الأمية التي تسيطر على ٥٦٪ من جملة السكان).

تخلف أدوات الإنتاج المستخدمة سواء في نطاق الريف أو على مستوى المدينة حيث لا تزال القوة العضلية والأدوات البدائية للزراعة (مثل الفأس أو الشادوف) هي قوة العمل الأساسية وفي المدن حيث يمثل النشاط الحرفي ٩٧٪ من جملة المنشآت الخاصة (التي يعمل بها أقل من ٥ عمال).

محدودية الموارد الطبيعية للمجتمع في الأرض الزراعية لا تتجاوز ٤٪ من المساحة الكلية للبلاد. وموارد الثروات الطبيعية محدودة بالنسبة لعدد السكان كما أن مصادر الدخل المعتمد على أجور العاملين بالدول العربية هي مصادر غير ثابتة، وبالتالي لا يمكن أن تكون بديلاً عن الموارد الطبيعية.

وكذلك عدم تناسب الأجور مع إنتاجية العاملين، ففي ظل انخفاض انتاجية العامل المصري في ظل ظروف تخلفه الثقافي والتدريبي (نقص التعليم والتدريب الفني) تصبح الأجور بما عليه من انخفاض شديد، أجوراً مرتفعة بالمقارنة مع ساعات العمل الحقيقية والانتاجية الفعلية لهذا العامل.

هـ) عدم وجود طبقة اجتماعية طبيعية في المجتمع تقود عجلة التنمية أو بمعنى آخر عدم وجود "فئة المنظمين" القادرين على تعبئة الموارد والامكانيات المادية والروحية للمجتمع.

وبالتالي فقدان التنمية لأهم عامل من عوامل قيامها واستمرارها.

و) سوء التوزيع الجغرافي والعمري للسكان، فالسكان يتركزون على ٤/ من المساحة الكلية للبلاد، كما أن ثلثي سكان المجتمع من فئة الشاب (أقل من ٢١ عاماً).

وأثر ذلك على ارتفاع نسبة الاعالة وهي الظاهرة التي تسلب من التنمية فعاليتها وحيويتها باعتبار أن غالبية أفراد المجتمع غير منتجين.

وعلى أساس هذه الصورة فإن الإنسان المصري بصورته على مستوى القاعدة (غير المؤهلة وغير القادرة على الإنتاج) أو على مستوى القمة (غير القادرة أو المؤهلة أيضاً لقيادة عملية الانتاج) عاجز عن تحقيقه التراكم الرأسمالي اللازم لبناء المجتمع الصناعي العصري بشكلية الرأسمالي والاشتراكي.

أن جوهر علاقات الانتاج في المجتمع تتمثل في طبيعة علاقات الملكية السائدة فيه ومدى قدرتها على تحقيق النمو والحراك في ذلك المجتمع.

لا شك أن هذا الاستغلال ليس بمعيار على صلاحية أو فساد علاقات انتاج المجتمع بصفة عامة، بل أن هذه الصلاحية أو ذلك الفساد يتوقف على عوامل اخرى متعددة، أهمها مدى خبرة وجدية القمة وامكانياتها، ومدى الفائدة المحققة للقاعدة وفرصها للحراك رأسيا، ويظهر هذا التوازن النسبي بين القمة والقاعدة في شكل عدم اتساع فوارق الملكية بين أعضاء المجتمع طبقات وفئات على اختلاف أنواعها، ولا شك أن هذه الفوارق الواسعة في الملكية ليست بحد ذاتها معوقاً من معوقات التنمية وإنما تصبح معوقاً عندما تضيق فرص العمل أمام الطبقات العريقة من المجتمع في ظل محدودية النمو العفوي أو المخطط للمجتمع ككل .. ومن هنا فاتساع فوارق الملكية وضيق رقعة كل من النمو المخطط هما مع اللتان تشكلان عقبة رئيسية من عقبات التنمية في مصر.

وفوارق الملكية لا تقتصر على مجال الانتاج وانما تزداد حدتها على مستوى الاستهلاك خاصة في ظل ظروف الانفتاح وربط السوق المصري بالسوق الرأسمالي العالمي، التي أدت إلى تدعيم الفوارق الطبقية لأنماط الاستهلاك الغذائي والكسائي وظروف المسكن والترفيه ووسائل الانتقال.

تشكل طبيعة التقسيم الاجتماعي للعمل، ممثلة في الفوارق الواسعة بين الريف والمدينة وبين العمل في مجالات الانتاج والعمل في مجالات الخدمات معوقاً رئيسياً من معوقات تنمية مجتمعنا المصري المعاصر.

وتكفى نظرة سريعة على الفجوة الحضارية بين مستوى الخدمات المقدمة لكل من المدينة والقرية وخاصة في مجالي المياه النقية واستخدام الكهرباء.

ومن حيث الفوارق بين العمل الانتاجي والعمل في مجال الخدمات، تظهر من الاختلاف الشاسع في الأجور والدخول لكل من المجالين سواء على مستوى العمال أو على مستوى أصحاب الأعمال.

اضمحلال الطبقة الوسطى المصرية فعلى الرغم من النمو الكبير الذي شهدته هذه الطبقة خلال فترة الستينات نتيجة نمو حركة التصنيع والتنمية واجهزة الدولة البيروقراطية، فإنه ومع اتجاه الدولة نحو سياسة الانفتاح عقب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ قد بدأت عليها مظاهر التفتت والاضمحلال فتقلصت قاعدتها العريضة نتيجة تحول أجزاء عديدة منها إلى المستويات الاقتصادية الاجتماعية للطبقات العاملة، وصعود جزء محدود منها إلى مصاف الطبقات العليا في المجتمع نتيجة نمو بعض النشاطات الرأسمالية في مجالات التجارة والوساطة والاسكان، إلا أن ما يخفف من مظاهر

الاضمحلال والتفتت الذي طرأ على هذه الطبقة سياسة فتح أبواب العمل في الدول العربية النفطية.

انتشار ظاهرة هجرة الحرفيين والعمال المهرة والفنيين هو معوق آخر من معوقات التنمية إلى جانب تأثيره على تغيير نمط البناء الاجتماعي المصري، بتحوله من بناء متوازن للطبقات والفئات إلى بناء يميل إلى الخلل اكثر مما يميل إلى التوازن ويبرز ذلك من خلال ظاهرة انتشار فئات العمال الذين ليس لهم مهنة محددة، وانما هم ينتقلون من مهنة إلى أخرى بحكم انهم لا يتقنون مهنة معينة وبمعنى آخر فإن استمرار النموذج الحالي للانفتاح سيؤدي إلى انتشار فئات من الناس بدون أعمال محددة أو ما يطلق عليهم اصطلاح "الغوغاء" ونمو ظاهرة "الغوغاء" هي ظاهرة من أخطر الظواهر التي يتعرض لها أي بناء اجتماعي يطمح نحو التقدم بل حتى يأمل في الاستقرار بمعانيه المختلفة، وتزداد هذه الظاهرة بروزاً مع عدم وجود قنوات مفتوحة للعمل المنتج نتيجة لضعف معدلات التنمية الصناعية التي يمكنها أن تستوعب هذه الجماهير الفقيرة وشبه العاطلة من الناس الذين تتكدس بهم مدن المجتمع المصري.

أن حصيلة الظواهر السابقة هي تضاؤل وزن فئة عمال الصناعة داخل البناء الاجتماعي المصري وتضخم فئات عمال الخدمات وأشباه العمال

والغوغاء، وهي حصيلة لها أبعاد عميقة لا من حيث أنها معوقة لعملية التنمية بصفة عامة وانما من حيث مستقبل الانساق والنظم الاجتماعية والسياسية ككل، وهو المستقبل الذي تهدده صور من الفوضى الاجتماعية والسياسية والثقافية بصفة عامة.

سيطرة البرجوازية الصغيرة على البناء بين القاعدي والفوقي عقب ثورة سنة ١٩٥٢ كان ومازال معوقاً من معوقات التنمية سواء في إطار الرأسمالية أو الاشتراكية وذلك بحكم وضعها الاجتماعي الوسطى ونتائجه السلبية على تكوين نمو الطبقتين الأساسيتين للمجتمعات العصرية: الرأسماليين والعمال، وهذه السيطرة للبرجوازية الصغيرة هي علة بقدر ما هي أيضاً نتيجة للتطور الرأسمالي البطيء والضعيف قبل ثورة سنة ١٩٥٢.

والذي كان أعجز من أن يقيم تنمية رأسمالية حقيقية فظهرت البرجوازية الصغيرة لتقوم بدور الوسيط إلا انها تحولت إلى دور القيادة والسيطرة على اتجاهات التنمية وبالتالي حطمت أطر التنمية للرأسمالية في الوقت الذي لم تتمكن فيه من بناء أطر التنمية الاشتراكية ومن هنا وقفت التنمية الاشتراكية ومن هنا وقفت التنمية الاجتماعية في منتصف الطريق بدون أن تصل إلى نهاية أي طريق من طرق التنمية الاجتماعية.

من أهم معوقات التنمية خلل نظام الأجور واتساع فوارق الدخل بين طبقات وفئات المجتمع المصري ككل، فإن الفوارق غير الرسمية للدخول هي أكثر اتساعاً بلا مقارنة وخاصة إذا تتبعنا حجم الأعمال الخاصة في مجالات الزراعة والتجارة والتشييد والتي تكشف لنا عن نسبة الأرباح الصافية بالنسبة للمشتغلين في هذه الحالات. وهي الحالات التي تحتاج ما إلى دراسات إحصائية مستفيضة ودقيقة حتى يتجلى لنا تأثير ... هذه الفوارق في الدخول على المستوى المجتمعي وعلى قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع في حاضره ومستقبله.

هذه المعوقات كلها هي مجرد إشارات قصيرة نحو جزء من المعوقات التي تقف في طريق التنمية للمجتمع المصري، وهي إشارات تحتاج منا لوقفة موضوعية ومفصلة لطبيعة هذه المعوقات بنظرة أكثر شمولية وعمقاً وهي معوقات لا تحتاج إلى مجرد جهد الافراد وإنما هي في اشد الحاجة لجهد المؤسسات الاجتماعية بجميع مستوياتها العلمية والإدارية والسياسية لأنها تتعلق بمصير المجتمع.

أهـم المراجع

(١) نبيل السمالوطي، علم اجتماع التنمية: دراسة فـي اجتماعيـات الـعـالم الثالـث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

(٢) السيد الحسـيني وآخرون، علم اجتماع التنمية، الهـلال للطباعـة، القاهرة، ١٩٨٨.

(٣) جمـال مـجـدى حسـنين، دراسـات فـي التنميـة الاجتماعيـة، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسكندرية، ١٩٨٦.

(٤) على ليلة، العالم الثالث: قضايا ومشكلات، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

(٥) إبـراهيم العيسـوي، التنميـة: المفهـوم والمؤشـرات، المعهـد العربـي للتخطـيط، الكويت، ١٩٩٤.

(٦) محمـد النجـار فـي مسـألتي التخلف والتنمية، منشـأة المعـارف، الإسكندرية، ١٩٩٨.

(٧) محمـد الجـوهري، علـم الاجتمـاع وقضايا التنميـة فـي الـعـالم الثالـث، دار المعـارف، القاهرة، ١٩٧٨.

(٨) إقبال الأمير السمالوطي، مدخل التنمية الاجتماعية، مكتبة عين شمس القاهرة، ١٩٩٤.

(٩) محمد الجوهري وأخرين، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٩.

(١٠) جاك لوب، العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٨٦.

(١١) على لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٥.

(١٢) محمود الكردي، للتخلف ومشكلات المجتمع المصري، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٩.

(١٣) السيد الحسيني وأخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠.

(١٤) فؤاد مرسى، التخلف والتنمية: دراسة في التطور الاقتصادي، المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٢.

(١٥) السيد الحسيني، التنمية والتخلف دراسة بنائية تاريخية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.